وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

بعنوان:

دور حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

_ دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية _

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

التخصص: إدارة الاعمال

من إعداد الطلبة:

- ميموني حمزة.
- شراد اسماعيل.

تحت إشراف الدكتور: زوزي مُحَمَّد

مشرف مساعد: بهاز الجيلالي

الموسم الجامعي: 2019/ 2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

بعنوان:

دور حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

التخصص: إدارة الاعمال

من إعداد الطلبة:

- ميموني حمزة.
- شراد اسماعيل.

تحت إشراف الدكتور: زوزي مُحَمَّد

مشرف مساعد: بهاز الجيلالي

الموسم الجامعي: 2019/ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، ووفرت لي شروط

الراحة التامة، أمي العزيزة حفظها الله و رعاها

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين أبي

الكريم حفظه الله.

إلى إخوتي و أخواتي وكل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء ، ..

إلى كل زملائي في الدفعة وفي الدراسة بدون

إستثناء،

إلى كل معارفي في هذه الحياة.

إلى كل من تذكره قلبي ونسيه قلمي

حمـــزة

الاهداء

إلى التي حملتني وهنًا على وهن، ووفرت لي شروط

الراحة التامة، أمي العزيزة حفظها الله و رعاها

إلى الذي حثني على العلم و العمل كل هذه السنين أبي

الكريم حفظه الله.

إلى إخوتي و أخواتي وكل أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء ، ..

إلى كل زملائي في الدفعة وفي الدراسة بدون

إستثناء،

إلى كل معارفي في هذه الحياة.

إلى كل من تذكره قلبي ونسيه قلمي

اسماعيل

شكر وتقدير

قال الله تعالى:[فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ]

صدق الله العظيم

فالحمـــد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمـل

وعملا بقول رسول الله ﷺ:

[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال:

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة الأستاذ الدكتور: زوزي محمد، الذي لم يقصر بالنصائح وحل المشاكل، إلى كل من الأستاذ بهاز الجيلالي؛ والأستاذ بلعربي محمد الذي دعمنا بنصائحه القيمة شكلا ومضمونا وكذا بتوفير مختلف المراجع ، والذي أيضا مهد لنا الطريق بتوفير المراجع الأولية في اختيار الموضوع، كما ندعو له أن يوفقه الله في مسار المهني،

كما نوجه شكرنا مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل

ولا ننسى موظفي وكالة دعم وتشغيل الشباب ،وأيضا كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.....

فجزاكم الله عني كل خير

الملخص:

تتربع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهمية بالغة ضمن النسيج الاقتصادي المعاصر سواءا في البلدان المتقدمة او النامية، نظرا لما تتمتع به من خصائص تسمح ببعث نوع من التوازن القطاعي والجهوي، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي تراهن على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعث منتجات جديدة، وخلق الوظائف وتكوين الدخل... ضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي لإرساء التنمية المستدامة.

على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية في الجزائر، إلا أنها تعاني مجموعة من مشاهد التحدي، كتعقيد بيئة الأعمال التي تتسم بالمنافسة والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة ومشاكل التمويل، والتسويق... وصولا ألى مشاكل أعمق وأوسع تتعلق ببعث المشاريع وتحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع قادر على النمو والاستمرار.

ضمن هذا السياق تم اعتماد العديد من الآليات والمداخل الاستراتيجة لتعزيز بقاء واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد خُصِّصت هذه الدراسة للتركيز على حاضنات الأعمال التي تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات، والدعم والمرافقة اللازمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إعطائهم دفعا أوليا لتخطي مرحلة انطلاق مؤسساتهم، ومن ثَّم متابعتهم وتأهيلهم بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة. وفي سياق الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال الاعتماد على حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تشخصيها في الجزائر أسفر عن حداثة التجربة فيها وعدم نضوجها، وعليه تم اقتراح حاضنة أعمال أكاديمية لجامعة تبسة تعمل على احتضان الأفكار المبدعة وبعثها في صورة مشاريع مصغرة وصغيرة ومتوسطة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية الدعم.

Abstract :

Small and medium enterprises are located on a critical importance within the contemporary economic fabric، whether in developed or developing countries، due to its characteristics that allow the creation of a kind of sectorial and regional balance. Algeria is one of the countries that are betting on the small and medium enterprises sector to send new products and create jobs، And income generation ... within the strategy of economic diversification to establish sustainable development

Despite the importance of small and medium enterprises in the development plan in Algeria، they suffer A group of challenging scenes، such as the complexity of the business environment characterized by competition and rapid technological، economic،
social and cultural changes and the problems of financing، marketing ... leading to deeper and broader problems related to entrepreneurship and the transformation of the creative idea into a project capable of growth and continuity.

Within this context، several mechanisms and strategic approaches have been adopted to enhance the survival and sustainability of small enterprises This study was devoted to focus on business incubators that work to provide services and facilities، support and accompaniment required for owners of small and medium enterprises، with the aim of giving them an initial impetus to skip the starting stage of their institutions، and then follow-up and rehabilitation in a way that makes these small and medium-sized enterprises live up to the status of successful institutions . In the context of benefiting from the successful international experiences، by relying on business incubators to support small and medium enterprises، her diagnosis in Algeria resulted in the novelty and immaturity of the experience in it، and accordingly a academic business incubator was proposed to the University of Tebessa working to embrace creative ideas and send them in the form of small and small projects And medium.

Key words: Business incubators، small and medium enterprises، support mechanism

قائمة المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
الاهداء	I
كلمة شكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل إلى حاضنات الأعمال.	3
المطلب الأول: تعريفات و نشأة حاضنات الأعمال	3
المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال و أبرز خصائصها و أليات عملها .	5
الفرع الأول: أنواع حاضنات الأعمال	5
الفرع الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال	8
المطلب الثالث: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب تأخر إنطلاقها	11
الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر	11
الفرع الثاني: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر	12
المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها	14
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
الفرع الثاني: معايير تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الفرع الثالث: المعايير النوعية.	20

المطلب الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجهها	21
الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
الفرع الثاني : الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
الفرع الأول: خصائص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
الفرع الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
الفرع الثالث: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الرابع: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المبحث الثالث: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
المطلب الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر تطورها وآلية الإحتضان فيها	36
الفرع الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر	36
الفرع الثاني: آلية إحتضان المؤسسات في الحاضنات الأعمال الجزائرية	38
الفرع الثالث: تطور تعداد حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في إنشاء مؤسسات	40
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال و دورها في إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها في الجزائر	43
الفرع الأول: إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال	43
الفرع الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	44
الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار	45
الفرع الثاني: تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال و وشروط نجاحها	46
خاتمة الفصل	49
الفصل الثاني: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية	
تمهيد	51
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	52
المطلب الأول: الطريقة المتبعة	52

الفرع الأول: منهجية الدراسة	52
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	52
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة (الالتزام البيئي)	53
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	54
الفرع الأول : مصادر جمع البيانات	54
الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة	54
الفرع الثالث : البرامج والأداوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	56
المطلب الثالث: عرض أداة الدراسة	57
الفرع الأول : صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان)	57
الفرع الثاني : معامل الارتباط	57
الفرع الثالث : اختبار توزيع البيانات	58
المبحث الثاني : عرض خصائص العينة وتحليل نتائجها	60
المطلب الأول : عرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان	60
الفرع الأول : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص الجزء الأول (البيانات الشخصية للمجيب).	60
الفرع الثاني : عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الأول)	61
الفرع الثالث : عرض وتحليل وجهات نظر مجتمع الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الثاني)	61
المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها	63
الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى	63
الفرع الثاني : اختبار فرضيات الفروقات	65
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	72
الملاحق	77
الفهرس	84

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–1	يبين مراحل إحتضان الحاضنات للمؤسسات:	9
2–1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الأمريكي	15
3–1	يبين معيار تصنيف الشركات في اليابان	16
4–1	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.	17
5–1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
6–1	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم لسنة 2017	33
7–1	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personnes morales) التابعة للقطاع الخاص سنة 2017	34
8–1	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017	35
1–2	الإستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة	42
2–2	هيكل متغيرات الدراسة	42
3–2	قائمة التنقيط حسب مقياس ليكارت الخماسي	53
4–2	يمثل نتائج اختبار ثبات محاور الإستبيان من خلال اختبار ألفا كرونباخ	53
5–2	يمثل نتائج اختبار معاملات الارتباط لكل محاور وأقسام الإستبيان	55
6–2	يمثل نتائج اختبار كولمجروف–سيميرنوف لمعرفة توزيع البيانات	57
7–2	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60
8–2	يبين نتائج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الأول	61
9–2	يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور للمحور الثاني	62
10–2	يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور للمحور الثالث	62
11–2	يبين نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية	64
12–2	يبين نتائج اختبار Anova لاختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى :	65
13–2	نتائج اختبار T-Test لعينة	66

قائمة الاشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الهيكل التوضيحي لتطور الحاضنات الأعمال وتوسعها في شتى المجالات	7
2-1	مراحل عملية الاحتضان الحاضنة	39
1-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	60

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الاستبيان	80-77
2	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط و البلدية	82-81

المقدمة

1- توطئة:

كل ما يحدث في هذا العصر من تغيرات متسارعة في جميع المجالات، يمثل نقطة تحول نحو مفاهيم جديدة ومتميزة تتيح للمشاريع فرص النمو والرقي، وقد أخذ الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتزايد يوما بعد يوم إدراكا لأهمية دورها في الإقتصاد الوطني.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الإقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية، حيث تتمتع كل المشاريع بسمات وخصوصيات مميزة كالمرونة، القدرة على التغيير السريع، القدرة على الإبتكار والتطوير، وأيضا تعتبر العنصر الرئيسي في إستيعاب العمالة.

سيكون لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مردوده الإيجابي على بنية ونمو الإقتصاد الوطني ككل، ونشوء مشاريع واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في إستعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب فهم الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

ونظرا لأن بعض المؤسسات وخاصة الصغيرة تفتقر إلى رؤية واضحة مسبقة لمبررات وجودها كما أن وجودها لا يعبر عن سياسة تنموية محددة، هذا إلى جانب أن إنشاءها لا يتم ضمن إستراتيجية تنموية واضحة المعالم، وذلك كله أعاق نمو هذه المشاريع وحد من دورها، فكان لا بد من إيجاد وسيلة فاعلة من أجل دعم هذه المشاريع ومد يد العون لها، وهنا تم إنشاء مؤسسات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعم هذه المشاريع ومساعدتها في دورة حياتها الإقتصادية وخاصة الأولى، وهذه المؤسسات يطلق عليها حاضنات الأعمال.

وتعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات لها كيانها المستقل تقدم حزمة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة في مرحلة محددة من الزمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم المؤسساتية.

2- إشكالية البحث:

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرضة للمواجهة والمنافسة التي تضعفها ويمكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى إيقافها عن العمل، لذا وجب تقديم المساعدة لها، نظرا للدور الذي تؤديه في دعم عجلة الإقتصاد. وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية حول دور هياكل الدعم والمرافقة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال السؤال الموالي.

- **ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟**

3-الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- هل تنتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للحاضنة من أجل لاستفادة من خدمات المرافقة التي تقدمها ؟
- لماذا يؤثر نقص الخبرات والمهارات اللازمة لتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإنتساب لحاضنة ؟
- لماذا قد يقرر بعض مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتساب لحاضنات الأعمال؟
- هل تساعد حاضنات الأعمال في إنشاء أفكار لمشاريع تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي الخدمات التي توفرها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة؟

4-فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية وماتفرع عنها تم افتراض ما يلي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمساهمة حاضنات الأعمال بولاية غارداية في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**

ويتفرع عن هذه الفرضية مايلي:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية من خلال خدمات حاضنات الاعمال في دعم وتطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛**
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية من خلال دعم حاضنات الاعمال في قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والتطوير؛**
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية من خلال دعم حاضنات الاعمال في قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والتطوير؛**
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** أغلب مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة تتمثل في القروض البنكية.
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** أغلب مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتسبون لحاضنات الأعمال نظرا لمشاكل تمويلية.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

يوجد أثر لمتغيرات الدراسة: الجنس، السن، الخبرة، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم.

ويتفرع عن هذه الفرضية، ست فرضيات هي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لجنس المسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لسن المسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لجنس المسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لخبرة المسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى للمؤهل العلمي المسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى للمركز الوظيفي للمسيّر تؤثر على قرارات الاستعانة بحاضنات الأعمال في تطوير مؤسساتهم؛

5- أسباب إختيار الموضوع:

يرجع سبب إختيار للموضوع الى العوامل التالية:

- مدى الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

خلفية اهتمام بالمواضيع المتعلقة بالخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

رغبة في إلقاء الضوء على أهمية حاضنات الأعمال في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ -

- قلة الدراسات ومحدوديتها نسبيا في الموضوع؛ -

- التعرف على مشتلة المؤسسات –مشتلة غرداية و مؤسسة دعم و تشغيل الشباب الأونساج-

6- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تهتم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتطويرها، لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة حاضنات الأعمال في الجزائر من حيث دورها والمشاكل التي تتعرض لها تمهيدا لاقتراح الحلول لمساعدتها على القيام بدورها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى بلورة سياسات حكومية لتنميتها ، والذي

سيكون لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

7-أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع الحاضنات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستعراض بعض الإسهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين؛

- محاولة اكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار قصد النهوض بالمؤسسات في الجزائر؛

- التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر؛

- قياس مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تقديم المساعدة والعون للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- المساهمة في توفير قاعدة معلومات لمساعدة الحاضنات على توفير الدعم المناسب للمشاريع المؤسساتية؛

- استخلاص بعض التوصيات التي تسهم في تحسين فاعلية حاضنات الأعمال في أداء خدماتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

8- منهج الدراسة:

الاعتماد في دراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أسلوب الوصف والتحليل الذي يناسب الجانب النظري للموضوع، من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع، في حين سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية(المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري).

9- صعوبات الدراسة: قلة الإحصائيات الجديدة فيما يتعلق بحاضنات الأعمال، وتضارب البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

اختلاف الإحصائيات ضمن ماهو متاح من مصادر، خاصة المتعلقة منها بالجزائر وهذا راجع إلى حداثة التجربة المحلية في هذا الإطار.

نتاج الأزمة الوبائية العالمية و المتعلقة بفيروس كورونا(الحجر الصحي).

- وجود أغلب الإدارات ف الفراغ بسبب الفيروس الكورونا.

البيروقراطية في الإدارة و التعسف .

– هيكل الدراسة :

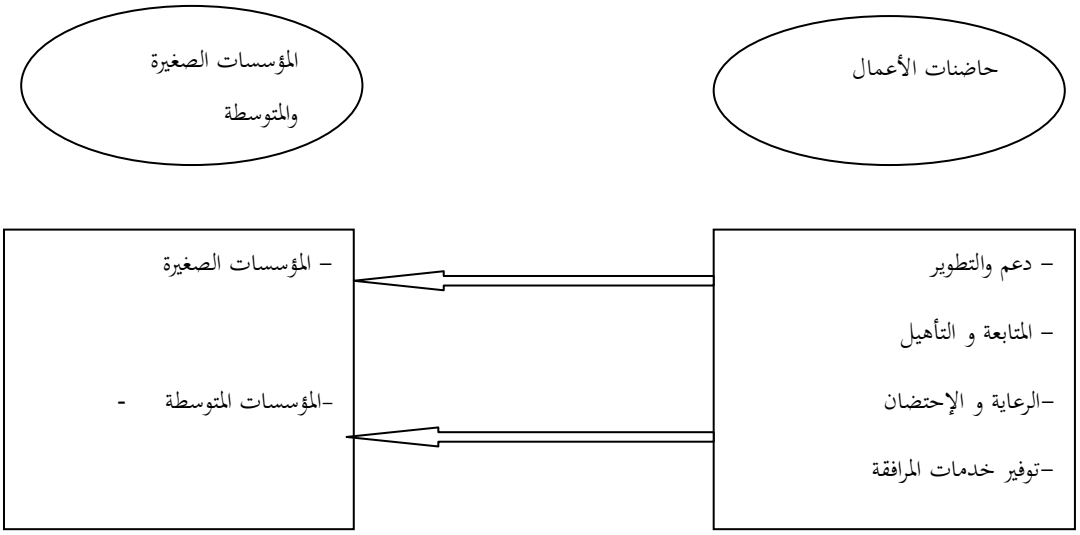

الدراسات السابقة: لقد تم الاعتماد على جملة من الدراسات السابقة ساهمت في إنجاز هذا العمل:

عبيدات عبد الكريم: حاضنات الأعمال آلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، .2

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي فرضتها العولمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيين دور حاضنات الأعمال في تذليل هذه التحديات، وتوصل إلى أنه يمكن لحاضنات الأعمال أن تقوم بدور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التحديات التي تفرضها العولمة، من خلال مساهمتها في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، فهي تعتبر الآلية الملائمة، والقادرة على تأسيس عدد من المؤسسات الناجحة، والقدرة على تحقيق قيمة عالية تحفز النمو الاقتصادي ، وبعث القدرة على المنافسة كما تساهم في خلق مناصب الشغل، وتساهم الحاضنات التقنية في إيجاد قطاع تقني ومعرفي متطور، تواكب مع متطلبات العصر الحديث، ويساعد في تطوير الواقع التقني ويضاعف من دوره في التنمية الاقتصادية.

أحمد بن قطاف: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة مُحَّد بوضياف، مسيلة ، .2007

من خلال هذه الدراسة عمل الباحث على إبراز أهمية الإبداع التكنولوجي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويرى الباحث أن تعزيز و تشجيع قدراتها الإبداعية يمكن أن يعزز من قدراتها التنافسية

ويجعلها تساهم بشكل أكبر في عملية التنمية الاقتصادية، كما يرى الباحث أن تشجيع الإبداع التكنولوجي والابتكار في هذا النوع من المؤسسات مرتبط بالمحيط الخارجي، من خلال خلق بيئة مشجعة على الإبداع والتجديد، ويرى الباحث أيضا أن حاضنات الأعمال التقنية أثبتت قدرتها و كفاءتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها.

– دراسة زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "واقع التجربة الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر، ومساهمتها في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة طبيعة تأثير الخدمات المقدمة من طرف حاضنات الأعمال على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن لحاضنات الأعمال دور مهم في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تقدم لها كل ما تحتاجه من خدمات من أجل ضمان ديمومتها..

دراسة مُحَّد ميسون القواسمة (2010). واقع حاضنات الأعمال و دورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية :توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة في فلسطين تعاني العديد من المشاكل التي تسبب لها الفشل في التغلب على مشاكلها وهذا لنقص الخبرة و إنخفاض الإمكانيات لدى حاضنات الأعمال أثناء فترة الإحتضان و بعده.

الفصل الأول

حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيـــــد:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المحرك الأساسي للنشاط و النمو الإقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية ،كونها تلعب دورا إيجابيا و هاما من حيث توفير فرص العمل ، مما يسهم في زيادة الدخل و تحقيق الإكتفاء الذاتي لبعض السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع ،لكنها تعاني في بداية نشاطها العديد من المشاكل و المعوقات التي تؤدي بها إلى الفشل المبكر لو أنها لا تتخطى تللك العقبات ،وأهم هذه العقبات هو أن وجودها لا يعبر عن سياسة تنموية محددة ،هذا إلى جانب أن إنشاءها لا يتم ضمن إستيراتيجية تنموية واضحة المعالم ،ذلك كلهأعاق نمو هذه المؤسسات و حد من دورها ،فكان لابد من إيجاد وسيلة فاعلة من أجل دعم هده المؤسسات ولذلك تم إنشاء مؤسسات تضم كفاءات عالية إدارية تعمل على تقديم الدعم لهذه المؤسسات ،تعد حاضنات الأعمال هي مكان محدد يعمل على إستضافة المؤسسات الصغيرة و الناشئة و يوفر لها البيئة المناسبة و الخدمات و التسهيلات لتصل إلى مرحلة النضج و الإستقرار من خلال إقامة العلاقات و الروابط مع كل عناصر المجتمع.

سيتم من خلال هدا الفصل التعرض إلى الجانب النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حاضنات الأعمال من خلال مايلي

- **المبحث الأول: حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**
- **المبحث الثاني: واقع حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

المبحث الأول: مدخل إلى حاضنات الأعمال.

قد واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات الناجمة عن تحرير الأسواق بفعل العولمة وعليه كانت هناك حاجة لاستحداث منظومة عمل تضطلع بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة المتوسطة إذ يعد أسلوب حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة لدعم هذه المؤسسات، حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية للمؤسسات من اجل الابتعاد عن الفشل والانهيار. إذ تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية ومنها الجزائر.

المطلب الأول: تعريفات و نشأة حاضنات الأعمال

تعريف حاضنات الأعمال: عرف **دف** (Duff 2008) حاضنة الأعمال بأنها "تنظيم يقدم العديد من خدمات تطوير الأعمال، وتحقّق الحاضنة احتياجات الشركات الجديدة بصورة مرنة عن طريق احتضانها في مكان صغير. كما توفر الحاضنات مجموعة من الخدمات التي من شأنها تعزيز معدلات نجاح ونمو المنشآت الجديدة مما يعظم من أثرها في التنمية الاقتصادية.

تعريف2: كما عرف سميث (Stuart Smith 2011) حاضنة الأعمال على أنها "مجموعة من برامج أعدتها الحكومة، أو تحالف أعمال، أو مجموعة أكاديمية تتضمن تدريبا وخدمات متنوعة. والهدف من ذلك مساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة أثناء مرحلة البداية."

تعريف 3: إن الشميمري وسرور (2013) يعرفان حاضنات الأعمال بأنها "وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والابتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي والاستضافة والإرشاد

حاضنات الأعمال هي عبارة عن دعم لأعمال حرة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والتي تتم إدارتها من قبل إدارة الحاضنة، والتي اما ان تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها .تختلف حاضنات الأعمال عن بعضها بالطريقة التي تقوم بها بتزويد الشركات الناشئة بالخدمات، وهيكلها التنظيمي، وبنوعية العملاء الذين يخدمونهم. [1]

تعريف المشرع الجزائري الحاضنات الأعمال :عرف المشرع الجزائري "المحاضن و المتمثلة في المشاتل وهذه الأخيرة تم إنشاؤها للتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-

[1] د. بو الشعور شريفة ، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups** جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر، 2018/2017

78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، وهي مؤسسات عمومية في اطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

نشأة حاضنات الأعمال على مستوى العالم: رغم أنه كانت هناك مشاركة في المكان و الخدمات و الإدارة في سوق العقارات في ما مضى فإن حاضنات الأعمال بالصورة المتعارف عليها اليوم بدأت في العقد السابع من القرن الماضي و إن كانت أقدم حاضنة لدينا بدأت في بيتافيا بولاية نيويورك في عام 1959 ولقد إنبثقت الحاضنات نتيجة ثلاث حركات

الأولى: محاولة إستخدام مباني مصانع قديمة مهجورة في مناطق فقيرة في الوسط الغربي و الشمال الشرقي لنيويورك بتقسيمها بين الشركات الصغيرة

الثانية: بدأت بتجربة قامت بها المؤسسة العلوم الوطنية national science foundation بتبني عمليات الإبتكار و مخاطرات الأعمال في الجامعات الكبرى

الثالثة: نجمت عن مبادرات من قبل عدة مستثمرين مغامرين من الأفراد و المجموعات الناجحين الذين رغبوا في نقل خبراتهم إلى الشركات الجديدة في مناخ يشجع على إبتكار التقنيات الناجحة و تسويقها

نشأة حاضنات الأعمال عربيا: وفي الدول العربية بدأت أول حاضنة في الأردن منذ أوائل التسعينات ثم جمهورية مصر العربية، كما كانت أول منظمة غير حكومية قامت لرعاية حاضنات المشروعات الصغيرة هي الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال والتي أنشئت في يوليو 1995 بهدف إنشاء 21 حاضنة خلال الفترة من 1997-2003 وقام الصندوق الاجتماعي للتنمية بمنح الجمعية تمويل في ذلك الوقت وصـــل إلى أكثر من 24 مليون جنيه لتقوم بإنشاء الحاضنات في مختلف الجمهورية.

وبالنسبة لواقع حاضنات الأعمال في الحالة المصرية: مازالت حاضنات الأعمال في مصر تحظى بالاهتمام المخطط لها فلم يتعدى عددها العشر حاضنات وهو رقم ضئيل مقارنة بانتشار مفهوم وآلية حاضنات الأعمال في باقي الدول العربية، فعل سبيل المثال تخطى عدد الحاضنات في تونس 21 حاضنة في الفترة من 1999 وحتى 2013[1].

[1] http://www.acrseg.org/407032020 اطلع عليه 1.59ساعة/19مارس

3. الشبراوي إبراهيم عاطف، **حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية**، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005، ص 56.

2. محمد الأسود، "**دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه**"، ورشة عمل حول المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلس التخطيط الوطني، ليبيا، 2007

المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال و أبرز خصائصها و أليات عملها

بالرغم من قصر عمر حاضنات الأعمال في العالم فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب نشاطها الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائص تميزها عن غيرها وتعتبر هذه الحاضنات بأنواعها المختلفة مكان مجهز يعمل على استضافة المشروعات وخاصة الصغيرة التي يخشى عدم نجاحها في السوق، ويوفر لها البيئة المناسبة للوصول إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات و الروابط مع كل عناصر المجتمع إضافة إلى آلية عمل تميزها.

بالرغم من حداثة فكرة إطلاق حاضنات الأعمال في العالم، فقد نشأ العديد منها وكانت ذات صيغ مختلفة سواء من حيث ملكيتها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها، أو حسب النشاط الاقتصادي، ولكل حاضنة خصائصها التي تميزها عن غيرها.

الفرع الأول: أنواع حاضنات الأعمال

1-حاضنات الأعمال العامة Général/mixed-useincubators:

وتعنى بالتنمية الإقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها.من خلال إستمرار في تطوير الأعمال المختلفة و تخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد .غير انها تركز على مجالات التجديد و الإبتكار وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشأ لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة.

2 -حاضنات الأعمال المتخصصة économique développement incubateurs:

و تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الإقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها .من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها و خلق فرص وظيفية للتخصصات مرغوبة -أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل.أو لإستقطاب إستثمارات من نوع خاص إليها

3-حاضنات الأعمال التقنية technologies business incubators:

وتختص بالتكنولوجيا و نشرها .وتطوير المنشأت المتخصصة فيها و المرتبطة بها و تشجيع و مساعدة و تدريب الأكاديميين و الباحثين في مراكز الأبحاث و الجامعات ليصبحو رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات الازمة وتدريبهم و توفير الخدمات و الإستشارات الأخرى اللازمة فضلا عن الأصناف الرئيسية السابقة .فإنه يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع أرى حسب إختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله .ونذكر من بين الأنواع ما يأتي:

الحاضنة الإقليمية: و تغطي هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها و تعمل على إستخدام الموارد المحلية عن طريق إستثمار الطاقات البشرية.

الحاضنة الدولية: وتعمل هذه الحاضنات على إستقطاب رأسمال الأجنبي و إدارة عمليات نقل التكنولوجيا .كما تهدف إلى عمليات التصدير إلى الخارج.

الحاضنة الصناعية: تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية إحتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة .حيث يتم فيها تبادل المعارف و الدعم التقني بين المصانع الكبيرة و المؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة

حاضنة القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنات إلى خدمة قطاع محدد مثل صناعة البرمجيات أو صناعات الهندسية و تدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه

الحاضنة البحثية: تنشأهذه الحاضنات داخل الجامعات و مراكز البحث و التطوير .وتهدف إلى تطوير أفكار و أبحاث الأساتذة و الباحثينبالإستفادة من الورش و المختبرات الموجودة بالجامعة أو مركز البحث العلمي .

الحاضنة الإفتراضية: و هي حاضنات بدون جدران .وتقدم هذه الحاضنات جميع الخدمات المعتادة بإستثناء الإيواء أو الأماكن .وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالغرف التجارية و الصناعية مثالا على هذا النوع من الحاضنات .

حاضنات الأنترنيت: وهي مؤسسات تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الأنترنيت .وتعود ريادة حاضنات الأنترنيت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس حاضنة .idéal lab سنة 1995 وبيل غروس الذي أسس حاضنة cmgi سنة 1996[1]

[1] (مرجع سبق ذكره شلبي.2002.33)

الشكل رقم (1-1) الهيكل التوضيحي لتطور الحاضنات الأعمال وتوسعها في شتى المجالات

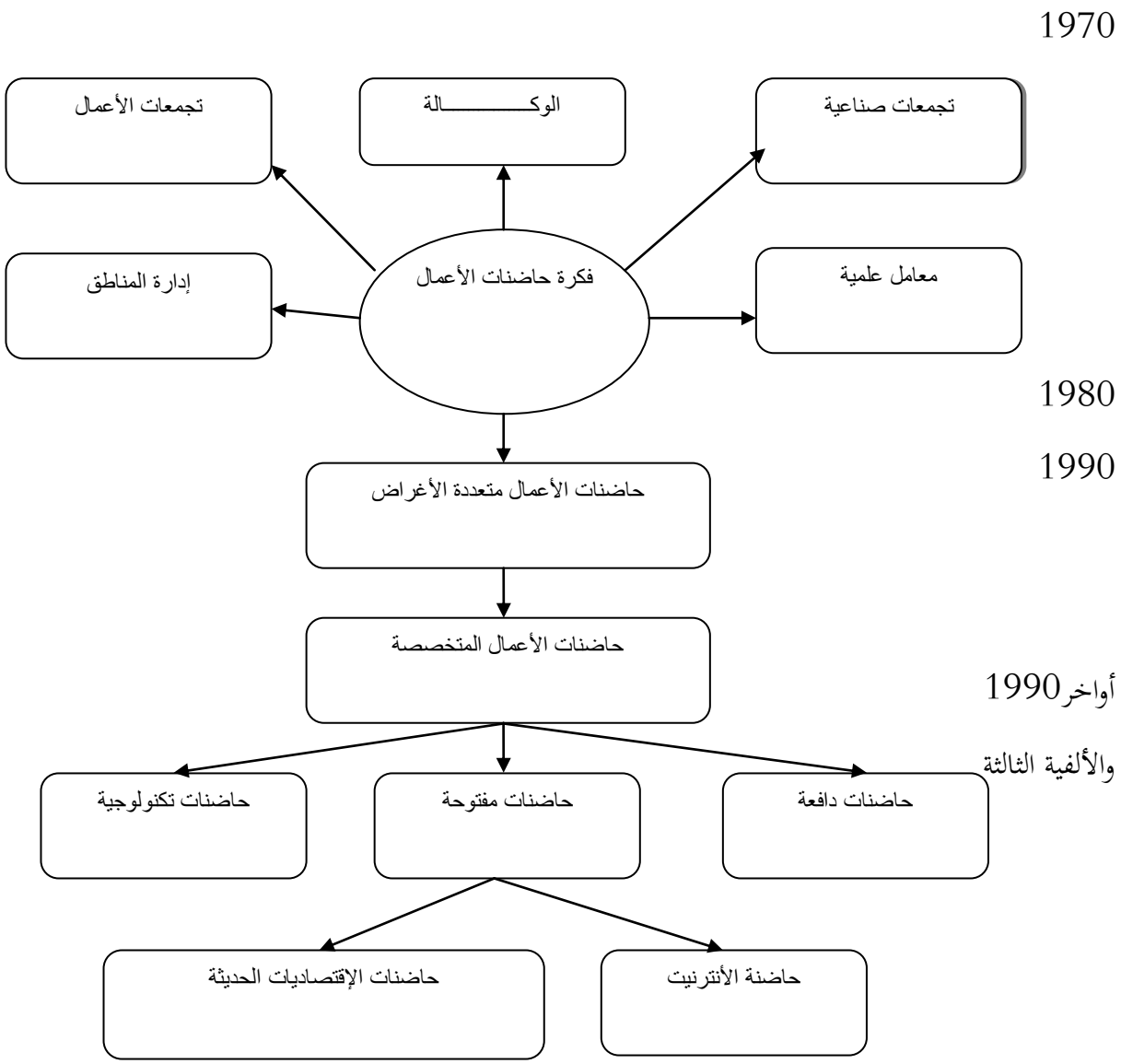

خصائص الحاضنات:

من خلال التعاريف و المهام المتعددة للحاضنات يتبين انها تشترك في مجموعة من المؤسسات المحتضنة و التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

- مكان عمل يضم خدمات مشتركة و خدمات استشارية و مواقع للتفاعل و مشاركة الخبرة بين المؤسسات المحتضنة بايجار وتكلفة مقبولة.
- عملية إختيار دقيقة للمشاريع الداخلية إلى الحاضنة و متطلبات مقبولة .

- فريق إداري صغير بقدرات هامة للتأمين تشخيص مبكر للأي مخاطر. ومعالجة سريعة تؤمنها مجموعة واسعة من شبكة العلاقات للحاضنة مع المهنيين و أصحاب الإختصاص و المؤسسات التمويلية و التسويقية و الفنية الموجودة في البيئة المحلية
- شبكة علاقات للحاضنة تربط من خلالها المشاريع المحتضنة بمجموعة من الخدمات و الخبرات مثل المنشأت الصناعية وورشات العمل.الجامعات و الخدمات المخبرية و مراكز الأبحاث و غيرها و على مدير الحاضنة أن يستخدم خبرته و إتصالاته في التعرف على المستفيدين المحتملين و أن يعمل على تطوير الصلة بين الشركاء المعنيين
- إيجاد خطة لتخرج الأعمال بعد ثلاث أو أربع سنوات من الإقامة في الحاضنة

الفرع الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال

إذا كان الهدف المحوري والأساسي للحاضنات هو الترويج ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة الصعوبات التي تواجهها من مرحلة النشأة أو الولادة. وتقديم جملة من الخدمات لكن آليات تفعيلها وعملها يختلف من دولة إلى أخرى ومن بين الآليات:

1-تقديم الخدمات للأعضاء المنتسبين للحاضنات أي الذين قدموا طلب تقديم خدمة من الحاضنات.
2-تقوم لجنة مختصة بدراسة جميع الطلبات (للانتساب) للذين لهم أفكار يريدون تطبيق وتنفيذها (مشروع). حيث تقوم اللجنة بإصدار قرار بقبول أي نوع من الأفكار وذلك بصدد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

3-يبدأ توافد المنتسبين إلى الحاضنة للحصول على التسهيلات والخدمات والوسائل اللازمة وحل المشاكل التي تواجه المستثمرين (المشاريع) ورفع القيود التي قد تؤثر على التفعيل أو الفعالية.

ومنه يمكن تلخيص الآليات العمل الحاضنة في:

إذا كانت الحاضنة هي منظومة من الأنشطة تدار بواسطة هيكل إدارة صغيرة توفر مساحات (ورشة عمل) وخدمات إدارية مشتركة وفرص التسويق المقابل رمزي ومعقول في السنوات الأولى للمشروع قصد تخفيض الأعباء المادية الواقعة على عاتق المبادرة وتقليل مخاطر الفشل للمشروعات الصغيرة ..... [1]
وتحتضن المشاريع وفق المراحل الآتية:

[1] قوجيل . 2008.ص-ص 30-31)

الجدول (1-1) يبين مراحل إحتضان الحاضنات للمؤسسات[1] :

مرحلة المناقشة ودراسة جدول المشروع	-
مرحلة إعداد خطة المشروع	-
مرحلة الانضمام للحاضنة والبدء النشاط	-
مرحلة النمو وتطوير المشروع	-
مرحلة التخرج من الحاضنة	-
مرحلة المتابعة ما بعد التخرج	-

شروط نجاح الحاضنات الأعمال و معوقات نجاحها:

شروط نجاح الحاضنات: يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال تعبئة شاملة للجهود و الموارد لإقامة حاضنات نموذجية، وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛

- لابد من الدقة في اختيار المدير المناسب، ولابد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛

- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية.

-يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات و مراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل[2] القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية...الخ؛

[1] فيشوش حمزة " حاضنات الأعمال التقنية كالية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة – دراسة لبعض التجارب العالمية" الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة .08/07/2006

[2] (حسين رحيم، ،2330ص (030

-وجود وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاولتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة؛[1]

-تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات.

-توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

-توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية، فالقدرة على التخيل والإبداع تنتج عن التفاعل بين المجتمع المحيط والموارد الذاتية للفرد.

معوقات نجاح الحاضنات: المشاكل التي تواجه الحاضنات

بالرغم من الآثار الاقتصادية التي قد تتركها الحاضنات ، وبالرغم من الدور الذي تلعبه في خدمة المشاريع والأفراد، إلا أنها قد تواجه بعض المشاكل التي تحد من فعاليتها ، أو قد تؤثر على دور العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي:

1. قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تنتهجها الشركات المحتضنة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم.

2.عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفير وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل ، والتي تشكل حجر الأساس لكل من الحاضنة والمشاريع المحتضنة.

3.التوقعات المرتبطة لمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية، الإدارية ، والمالية ، وبالتالي خيبة الأمل من عدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المغالى فيه.

المطلب الرابع: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب تأخر إنطلاقها

[1] هيكل، مُحَمَّد، **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة :مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ، ، 2003ص 195-196

الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

بالرغم من أن ظهور حاضنات الأعمال يعود إلى نصف قرن من الزمن إلا أنه لم يكن لها أي حضور في الجزائر إلا منذ فترة وجيزة تقدر بحوالي ال8 سنوات تقريبا، بالإضافة إلى محدوديتها، فمنذ سنة 2009 لم يتم اطلاق الا حاضنة أعمال عمومية واحدة "الحديقة التقنية park-techno ،"وهذه الأخيرة تعاني من العديد من النقائص خاصة فيما يتعلق بموقعها الجغرافي (مدينة سيدي عبد الله)، وبعدها عن المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تنظيمها لعدد محدود من البرامج.

وقد تفرعت عن هذه الحديقة التقنية أو ما يعرف بمشتلة الأعمال إلى ثلاث أفرع، في كل من عنابة، وهران، وورقلة.

وقد سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال. بناءّ على المشرع الفرنسي .ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها: «مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي» وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والمشاتل تتخذ إحدى الأشكال التالية:

-المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

-ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

-نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

لاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن(الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول به في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا. كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال،[1]

1 المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات

والهيئات العامة [321] والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

أما عن الحاضنات الخاصة فنجد حاضنة واحدة تابعة لشركة أوريدو Ooredoo وهذه الحاضنة بالرغم من أنها تقدم تدريبات عالية الجودة، وتقديم المساعدة على استخدام المعدات والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية، إلا أنها تدعم عدد جد محدود من المؤسسات الناشئة (A. ، August 282016 Mayard، وحسب الموقع الرسمي فإن شركة أوريدو ومن خلال حاضنة الأعمال التابعة لها :TStar

• (Ooredoo.com/en/who_we_are/innovation/Startup_accelerators) قدمت الدعم ل 20 مؤسسة ناشئة) (Startup) وتمكن معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo من توفير التدريب ل 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.

•قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات، بما في ذلك أول متجر للهاتف المحمول" store app" في الجزائر." • "GeekFtour اطلاق برنامج Oobarmijoo" أبرمجو"، الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة تحمل العلامة "صنع في الجزائر"، وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.

الفرع الثاني: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب تأخر إنطلاق مشاريع حاضنات المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الإقتصادية والإجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح بإنتشار الوعي السياسي و الإقتصادي للأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إجمالا يمكن حصر العوامل و الأسباب التي أدت إلىالتأخر في إنطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية تأخر في إصدار القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات ،حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003،

- ضعف الوعي السياسي والإقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- قلة النصوص التشريعية و القانونية الميسرة و المسهلة للنشاطات الإبداعية،

1- زايدي عبد السلام ،مفتاح فاطمة ،زايدي أبوسفيان، مداخلة بعنوان :حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم و مرافقة المشاريع الناشئة ،مرجع سابق،ص:24.

2- فوزي. عبد الرزاق، سبتمبر 2014 ،ص 207.

[3] المراجع : دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups دراسة حالة الجزائر من إعداد الطالبة د. بوالشعور شريفة جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر السنة الدراسية 2018/2017

- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني ، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي ، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال،
- المشاكل و العقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر والتي دفعت الهيئات الوصية إلى المجهودات في تأهيلها، دون الإهتمام الجدي بألية حاضنات الأعمال ،
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة للإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل ،وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأنه تم تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير المشاكل مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية 2005
- العقبات و العراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات و الهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات و المشاتل
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية ،
- إنعدام حركية الباحثين وعدم تسويق نتائج البحث العلمي ،
- قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (البنوك، وكالات، صناديق، مؤسسات، شركات رأسمال المخاطر...) و الكيانات الراعية لها،
- التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية،
- عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين،
- ضعف ميزانية البحث و التطوير و الإبتكار المخصصة من طرف الدولة،
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة
- عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل على العقار و إرتفاع الأسعار .كل هذا سيحد من تطور الحاضنات بإعتبارها المؤسسة الإقتصادية تحتاج إلى العقار للإقامتها وخاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح (الحاضنات الخاصة)

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إكتسبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي ولذالك تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال الهند تعد المؤسسة الصغيرة مفتاح التنمية وقد أولتها الدولة دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة....

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها

سنركز في هذا المطلب على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم مجموعة من التعاريف مرورا بتعريف المشرع الجزائري وواقع القطاع و وصولا إلى المشاكل التي يعاني منها و سبل نجاحها

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدولة نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم، إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية ، المستوى التقني، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال

الجامعات و مراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل[1] القاعدية من طرقات ووسائل النقل والخطوط الهاتفية...الخ؛

2-تعريف خاص بالو.م.أ: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد إعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

-مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من1الى5مليون دولار كمبيعات سنوية.

---

[1] حسين رحيم، ،2330ص 30.

الشريف ريحان، ريم بونوالة، د س، ص

المرجع :هيكل، محمد، **مهارات ادارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة :مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ، ، 2003ص 195-196

-مؤسسات التجارة بالجملة من5 الى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو اقل.

3- التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة:

الجدول(1-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الأمريكي

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة المجزئة	من 1 الى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 الى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال أقل من 250 عامل

المصدر: لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصعيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها -جامعة الجزائر-،دراسة حالة الجزائر (2003-2004)ص 14

4- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت اليابان في تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري راس المال اليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز راس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل أما التقسيم حسب القطاعات فنجد:

-المؤسسات الصناعية والمنجمية وباقي الفروع راس المال المستثمر اقل من 100مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل.

-التجارة بالجملة راس المال لا يفوق 30مليون ين وعدد العمال اقل من 100عامل.

-التجارة بالتجزئة والخدمات راس المال لا يفوق 10مليون ين وعدد العمال اقل من 50عامل[1].

[1] عمر صخري -مبادئ الاقتصاد الوحدوي -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر -ص 88-114

الجدول رقم(1–3) :يبين معيار تصنيف الشركات في اليابان

عدد العمال	رأس المال المستثمر	القطاعات
عامل أو أقل 300	مليون ين 100 أقل من	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي
عامل أو أقل 100	أقل من 30 مليون ين	مؤسسات التجارة بالجملة
عامل أو أقل50	مليون ين 10 أقل من	مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات

المصدر: عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25/28ماي ،2003ص4.:

مما يؤاخذ على هذا التعريف أنه يعتمد على طبيعة النشاط وحجم العمالة في التصنيف لحجم المؤسسة، ولكن ذلك لا يعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة لاسيما في حالة اختلاف الأنشطة الإنتاجية، فقد تكون المؤسسة تستخدم رأس مال كبير في مقابل عدد عمال قليل، وهذا يجعلها تدخل في دا ئرة المؤسسفة الصغيرة وهي ليست كذلك.

5– تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار راس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967بقصر التعريف على راس المال وحده وبالتالي اصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز راس مالها 750ألف روبية (أو ما يعادل 1000.000دولار أمريكي)وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة [1].

[1] رابح خوني, مرجع سبق ذكره،ص31

6- تعريف الاتحاد الأوربي:

وضع الاتحاد الأوربي سنة 1996 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

- فالمؤسسات المصغرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من 10أجراء.

- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7ملايين اورو أولا تتعدى ميزانيتها السنوية 5ملايين أورو.

-المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40مليون أوروا ولا تتعدى ميزانيتها السنوية 27مليون أورو تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة حيث قام *بروش *و*هيمنز *بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف متعرف به بصفة عامة لدى هذه الدول وهذا التصنيف هو

الجدول رقم (1-4): تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

مؤسسة عائلية حرفية	من1الى 9عمال
مؤسسة صغيرة	من 10إلى 49عامل
مؤسسة متوسطة	من 50إلى 99عامل
مؤسسة كبيرة	من 100عامل فأكثر

7- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقر هيئة الأمم المتحدة في تقرير لها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذالك استندت في دراستها تعريف تقريبي لهذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية وأوردت التعاريف التالية لأغراض هذه الدراسة[1]:

[1] المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية – دار النهضة العربية .مصر 1953ص41

-المؤسسات البالغة الصغر:

هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص وتتسم هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.

-المؤسسة الصغيرة:

يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6و 50شخصا ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

-المؤسسة المتوسطة:

وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عامل ويكاد يكون من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع[1]

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18-01 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذالك المواد 5 6, 7,منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1و 250 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استفاءها لمعيار الاستقلالية.

-المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100و500 مليون دينار1

- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10و 49شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار

المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

[1] 3تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ص.ص6,7

الفرع الثاني: معايير تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضع الباحثون و الدارسون للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف هذا النوع من المؤسسات و إن وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يصطدم بعدد كبير من المعايير و المؤشرات المختلفة فنجد معايير كمية و أخرى نوعية فالأولى تعد الأكثر إستخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغير أو كبير حجم كل مؤسسة) وتميزها عن باقي المؤسسات الأخرى أما المعايير النوعية تقوم بشرح طبيعة كل تنظيم

–المعيار الأول: المعايير الكمية وهي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية .تتمثل المجموعة الأولى في :

–عدد العمال

–حجم الإنتاج.

–حجم الطاقة المستهلكة.

– رأس المال المستثمر

– رقم الأعمال.

– القيمة المضافة.

–معيار عدد العمال : وهو من المؤشرات وهذا بالنظر السهولة التي يتميز بها وثباته النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة .لكن على[1] الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

[1] المرجع السابق –– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18–المادة6-. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –المادة4ص7

معيار راس المال المستثمر :يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم راس المال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة .وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول منتعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة وراس المال المستثمر معا.

معيار العمالة وراس المال:(معيار مزدوج)

يعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذالك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار راس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[1]

الفرع الثالث: المعايير النوعية.

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذالك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:

*الملكية *المسؤولية *الاستقلالية *حصة المؤسسة من السوق.

معيار الملكية: يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

معيار المسؤولية :حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ وبالتالي فاءن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

معيار حصة المؤسسة من السوق :بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي ك لما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ

[1] صفوت عبد السلام عوض الله –إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية –دار النهضة العربية .مصر 1953ص 12

على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة .لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الإحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الإحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج –سلع متشابهة غير متجانسة –و أخيرا احتكار ال قلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق .وفي ظل هذه الحالات المتعددة للسوق فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر

المطلب الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجهها

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول، سواء من حيث عددها او مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، او من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الخام، كما أن منظمة العمل الدولية تعترف أن اكبر عدد من المؤسسات في العالم هي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تستوعب اكبر نسبة من القوة العاملة مما يجعلها تساهم في حل مشاكل الدول الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة، من هنا يجب إعطاء هذه المؤسسات الاهتمام البالغ والمساعدة المادية والاقتصادية والفنية اللازمة. ويمكن ذكر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :[1]

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغير و المتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، و تمتص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائض الأموال العاطلة كالمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية وتخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج.

ثانيا: زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك

تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلى في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل.

[1] المرجع السابق –– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18–المادة6-.

المرجع السابق –– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18–المادة6-.

من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلةن على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عميها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة ، وحيث أن الميل الحدي للإستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة – الميل الحدي للإستهلاك هو مقدار الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الناجمة عن زيادة الدخل النقدي بمقدار وحدة واحدة – فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

ثالثا : ترقية الصادرات

أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لبعض الدول ، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفاعلية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات ذلك من خلال العمل على توكير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير ، كذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية الصغيرة فيما يتصل بوسائل الإنتاج مع توفير المساعدة الفنية والإدارة الاقتصادية للازمة.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية هي :

1 –منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا و رواجا في الأسواق الخارجية.

نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، هذه المؤسسة تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة [1]

[2]وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذم يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة والذي يساعد مباشرة في:

[1] عبد القادر حاجي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماستر في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة ووقلة ، 2011

[2] زينب أولاد سيدميعمر، عبد الوهاب الإمام ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية قطاع الصناعات التقليدية في الجزائر حالة ولاية غرداية ، شيادة ليسانس في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة ورقلة ، ط2007/2008 .

-الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل.

-توفير الموارد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان.

-تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة.

-تساعد على زيادة حجم المبيعات والتوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين.

-امتصاص فوائد الأموال العاطلة كالمدخرات كالعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.

-العمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها.

-التجديد في الخدمات والمنتجات المقدمة.

-استغلال الثروات المحمية.

-القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.

-التأثير في مستوى الاقتصاد الكلي .

الفرع الثاني : الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات الدول إلا أنها تواجه توليفة من الصعوبات والمشاكل التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي..

– العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نذكر أهمها في النقاط التالية:

(1)الصعوبات الإدارية:

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق إلي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطّلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ومن الأسباب الكامنة وراء ذالك.

مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تتهيأ بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته،

-سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية. فالآجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و 03سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24يوم، وفي البرازيل بين و 04 07أسابيع، و بين أسبوع و 26 أسبوع في [1]إسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين و02و04 أسابيع[2]

2- الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، فحسب دراسة قام بها البنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي ، إذ تتراوح هذه المدة بين و 03 05 سنوات3. (فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية، حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية ، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره.)

3- الصعوبات المتعلقة بالتمويل:

من أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الإتحاد الأوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على تمويل فالحصول على تمويل لازم يعد إشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب أهمها :

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم ،

[1] 3- Michel Marchesny et Karim Messeghem**, Cas de stratégie de PME**, Edition EMS, Paris, P : 08.

[2]

3 لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، .2004ص: 15.

ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، ،2014ص ص : 65+46

-تعقّد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة ،

4-الصعوبات المتعلقة بالتسويق:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- انخفاض الإمكانات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، نتيجة لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين؛

- عدم توفير الدعم والحماية الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة ، خاصة في ظل إنتهاج المؤسسات الأجنبية لسياسة الإغراق[1]

- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات؛

- إختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

5- الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.

[1] المادة 5الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ص05

لخلف عثمان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراة أطروحة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، .2004ص: .14

المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: خصائص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميّز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذّابا ومن أهم هذه الخصائص:

- محدودية الانتشار الجغرافي، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية؛
- ضآلة حجم رأس المال الأساسي والعامل، وهو ما يعني بدوره ضآلة حجم التمويل المطلوب؛
- مستوى متواضع أو متوسط من التقنية، ومن الكفاءات البشرية المطلوبة؛
- هيكل تنظيمي بسيط يعتمد على مستوى إشراف محدود؛ حتى إن وظيفة واحدة يمكن أن تقوم مقام عدد من الوظائف؛
- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل؛
- توفير الخدمات للصناعات الكبرى عن طريق التعاقد بالباطن؛[1]
- الاعتماد على الخبرة والتقدير، وعلى إستراتيجية رد الفعل، أكثر من الاعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة، رسمية وصريحة؛
- اختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة كما توجد هناك مزايا أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها.
- سهولة التأسيس:تتميز بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وكذلك تتميز بسهولة إجراءات بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.
- إستقلالية الإدارة ومرونتها: بحيث تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها لذا فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.
- إتاحة فرص عمل: بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل وأيضا تتيح التقارب والاحتكاك بين أرباب العمل والمستخدمين مما يزيد في إنتاجيتهم وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة.

---

[1] 7- Luc Matray, **les aides à la création d'Enterprise**, Revue d'économie financière, N°54, France,1999, P : 214.

-سعاد نايف برنوطي –إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة .دار وائل للنشر التوزيع الأردن الطبعة الأولى 2005ص79

الفرع الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمثل الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:

1)توفير فرص العمالة ومساهمتهما في الحد من مشكلة البطالة. حيث تجاوز نصيبها من العمالة 70%ف كثير م دول العالم.

2) تساهم في الرفع من معدلات الإنتاج وبالتالي تلبية حاجيات الإقتصاد المختلفة

3) تعتبر نواة المشروعات الكبرى للأن المصنع الصغير الحجم يمكن أن يتوسع وينمو ويصبح كبيرا.

4) تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة نظرا لقدرتها على الإنتشار .

5) تتميز بالمرونة في الإنتاج حيث تتغير كلما إحتاج الأمر إلى لذالك وبدون تكلفة كبيرة .

6) قدرتها في المساهمة في الصادرات نظرا لتنوع منتحاتها و خدماتها

7) لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الإقتصادية لصغر حجمها

8) لها القدرة على إستغلال الموارد المعطلة المتاحة مثل المدخرات العائلية الصغيرة التي قد تذهب لمجالات غير إنتاجية

9) معالجة التشوه في الهيكل الإنتاجي الصناعي

10) تعظيم الإنتاج الصناعي و بالتالي تعظيم التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية للبلد الواحد

الفرع الثالث: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تظهر الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأتي:

1-تعطي الفرصة للأغلبية في العمل الذاتي لإظهار قدراتهم ومهاراتهم وبالتالي تحقق طموحات الأفراد .

2- إعداد المقاول الوطني وذلك من خلال إعتمادها على المدخرات الوطنية و الرأسمال الوطني وبالتالي المساهمة في إعداد تنمية ذاتية مستقلة .

3- تطوير الصناعات التقليدية ؛ وبالتالي الحفاظ على ثقافة المجتمع و إنتمائه و أصالته

تدعم دور المرأة خاصة الريفية من خلال إدماجها في الأعمال المنتجة الحرة.

محاربة البطالة، وبالتالي محاربة الفقر والتهميش.

تساهم في نشر ثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية ،وبالتالي تقضي على فكرة الوظيفةالتي توفرها الدولة.

دعم المناخ التنافسي للرفع من الأداء الإقتصادي والإجتماعي ،

إستفادة البلد عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التطورات التكنولوجية، فبعض الدول مثل بلدان جنوب شرقي أسيا إستفادت من التكنولوجيا من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه البلدان للإمداد السوق الأمريكية بمكونات بعض الصناعات مثل صناعة السيارات والإلكترونيك[1]

المطلب الرابع: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه، وانتقالها إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن بين أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (1994حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في تطوير القطاع المذكور، ومنها نذكر: المشاتل وحاضنات الأعمال ، مراكز التسهيل، المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC1994)
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)1996)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR2002)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (. ENGEM.2004) [2]

[1] مذكرة بعنوان دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .من إعداد الطالبة عيساني سهيلة .جامعة أم البواقي .ص27/26 السنة الدراسية 2013/2012 علوني2010ص35-ص36

[2] ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، ،2014ص : 64-65

وجاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته ،والمتضمن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض نتيجة النجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال ،فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ المفهوم الجديد سعيا منها إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الحالية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال للمؤسسات وضع خارطة طريق لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر.

وتعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة على إحداث إطار أولي توضيحي ووظيفي ،من خلال وضع خارطة طريق لدعم و تمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الإقتصاد الوطني وخلال إجتماع المجلس الوزراء الذي ترأسه عبد المجيد تبون ،حيث أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة السيد ياسر جريدان ،خلال تقديمه لعرض حول أفاق المؤسسات الناشئة ،أن قطاعه يعمل على إحداث إطار قانوني تنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة ووضع تعريف قانوني لها و للحاضنات ،وتحديد طرق تقييم أدائها .كما أعلن على وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات ،بإشراك البورصة و رأسمال الإستثماري ،و تحديد كيفية مساهمة المغتربين ،و تطبيق أليات الإعفاء الضريبي "شبه كلي" لتمكينهم من الإسهام بفعالية في الخروج من التبعية للمحروقات .

كما تتضمن خارطة طريق إنشاء "مدينة شركات الناشئة" التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات ، بجاذبية عالية لكي تكون الجزائر مركز تكوين إفريقي رائد للإبداع و الإبتكار .

من جهة أخرى تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا ، خلال الربع الأول من العام 2020، على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي والأنترنيت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج

وخلال تدخله ألمح الرئيس إلى أن المؤسسات الناشئة تمثل قاطرة الإقتصاد ويجب دعمها في ثورتها الرقمية داعيا إلى تنظيم معرض خاص بالمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة وخلال إجتماعه بالوزراء يوم 5 جانفي أمر بمخطط إستعجالي للمؤسسات الناشئة فيما يتعلق بإنشاء صندوق خاص أو بنك موجه لتمويلها ،يذكر أن قانون المالية

2020 قد جاء بتدابير و تحفيزات جبائية للأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما الناشطة في مجال الذكاء الصناعي والإبتكار وذلك بإعفائها من الضريبة على الأرباح و الرسم على القيمة المضافة مما يسمح بتحقيق تنمية إقتصادية للجزائر على المستوى المتوسط

ومن خلال اليوم الدراسي الذي الذي نظم بداية أفريل بأدرار أبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل رهانا حقيقيا لتنويع الإقتصاد الوطني ، حيث أكد المشاركون في اللقاء ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ذلك في ظل أزمة البترول ،و في هذا الصدد تم التطرق إلى إسهامات حاضنات الأعمال في عدد من البلدان ،حيث شدد المشاركون على تغيير أساليب دعم و مرافقة المؤسسات من خلال التركيز على النجاعة الإقتصادية لهذه المؤسسات حتى تساهم بالشكل الفعال

و أكد الأستاذ الجامعي سي مُحَمَّد كمال (عين تيموشنت) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت رهانا حقيقيا لتنويع الإقتصاد الوطني و إستحداث مناصب شغل

و أضاف الأستاذ عبد الغني بوشرى للأهمية اللقاء الذي يتزامن مع الأجهزة المستحدثة من مختلف الهيئات التي تعمل على غرار دار المقاولاتية في تجسيد أفكار الطلاب الإبتكارية وتبنيها من خلال الدورات التدريبية والتكوينية وأضاف مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأدرار (سالم حسناوي) إلى دعمه نظرة و رؤية الأعضاء المشاركين من أساتذة وإطارات و أضاف أن الجزائر إنتقلت من أول تجربة لحاضنات الأعمال المتمثلة في مشتلة غرداية وعنابة و برج بوعريريج ومن جهته قال أبا جلول (مدير مركزالتكوين المهني بولاية أدرار) أن تنويع الإقتصاد يبدأ بقطاعين هما الفلاحة والسياحة وأكد ممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بلقاسم ميموني في تدخله ن أن متطلبات تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والناشئة يتطلب دراسة إحتياجات السوق قبل التمويا ، وإعتماد رؤية مبنية على الجدوى الإقتصادية في إستحداث هذه المؤسسات

وفي نفس السياق أوضحت الدكتورة سلامي أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة إلى أخر 2018/06/30 حسب أخر الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم قدر ب 1093170 مؤسسة وتعد هذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة مع باقي الدول ،وتعكس مؤشرا طويلا،وهذه النتيجة يؤكد عليها نتائج تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية .

حيث أشير بأن معدل النشاط المقاولاتي في الجزائر لا يتجاوز 5%، كما أن معظم ، الأنشطة المقاولاتية المنشأة تتوزع بين قطاغ الخدمات والتجارة ،أما باقي الصناعات مثل الصناعة و البناء فتشهد معدلات إقبال متدنية ، وفي المقابل يشهد إرتفاع عدد الوفيات للمؤسسات سنويا وذلك بما قدره 21139 مؤسسة توقفت عن النشاط خلال

السداسي الأول من نفس السنة ،منها 3421 مؤسسة ذات شخص معنوي 17718 مؤسسة ذات شخص طبيعي

وفي المقابل وبعد الدراسات التقييمية للمشاريع المنجزة في إطار وكالات دعم إنشاء المؤسسات ،مثل وكالة دعم وتشغيل الشباب ، أظهرت الإحصائيات أنه منذ إنشاء الوكالات إلى غاية نهاية ديسمبر 2017 أنه تم تمويل 370000 مؤسسة مصغرة ،فيما بلغت نسبة المؤسسات الفاشلة 10 % أي قرابة 37000 بالرغم من كون المستفيدين من هذه الألية من حاملي المشاريع من ذوي التكوين ، وهو وضع يستدعي كما ذكرت محدثتنا دق ناقوس الخطر، خاصة وأن العديد منهم خضعو للإجراءات المتابعة بالنسبة إلى بعض الشباب الذين خالفوا العقد و فشلوا في مشاريعهم ، فيما إستفاد الأخرون ممن أسسوا مؤسساتهم قبل 2011 من إعادة جدولة للديون من طرف البنوك في أخر إتفاقية بين البنوك ووكالة "الأونساج" وصندوق التأمين عن البطالة "كناك" مما يستوجب التفكير جديا في كيفية تصحيح المعادلة المرافقة حتى تنخرط المؤسسات الناشئة في التنمية الإقتصادية .

وتعد البيئة الإستثمارية من بين العوامل التي تستدعي الوقوف عندها، وحسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر في جانفي 2019 والذي يقوم بترتيب الدول حسب درجة الإصلاحات المدرجة في بيئتها الإستثمارية ، إحتلت الجزائر المرتبة 16 عربيا و 157 عالميا من بين 190 دولة ،بعيدة عن جارتيها تونس التي إحتلت المرتبة 80 عالميا والخامسة عربيا والمغرب التي أتت في المركز 60عالميا والثاني عربيا ، مما يؤكد وجود جوانب تتطلب الدراسة للإزالة العوائق و الصعوبات التي يواجهها أصحاب المشاريع فيما يخص إجراءات إطلاق المشاريع من ناحية ،ومن ناحية أخرى وبالرغم من التسهيلات والقروض الممنوحة للشباب، إلا أن نسبة المؤسسات الفاشلة تطرح أكثر من تساؤل حول الأسباب الحقيقية إن كانت ترجع لعدم ملائمة البيئة الإستثمارية أو عدم كفاءة المستفيدين من التمويلات، أو عدم جدوى جدوى المشاريع في حد ذاتها .

الجدول رقم (1–5):تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من 2003 إلى غاية 2017/06/30

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2003	288587
2004	312959
2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	510526
2009	570838
2010	607297
2011	659309
2012	711832
2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
2017	1060289

المصدر: من الإعتماد الباحثين على نشريات وزارة الصناعة والمناجم

وتشيرالإحصائيات أن المشاريع المقاولاتية لا تجذب فئة الجامعيين مما يدعو للتساؤل حول أسباب إحجام الشباب الجامعي عن العمل المقاولاتي وعن عدم الإقدام عن المشاريع الخاصة ،وهنا يثار التساؤل حول كيف

أن للجامعة المساهمة في غرس الروح المقاولاتية لدى الطلبة و التي لا يستطيع من دونها الطلبة قيادة النجاح و التحدي و أخذ زمام المبادرة و المغامرة و المسؤولية ، والتحلي بروح الإبداع و خلق القيمة . وفي هذا السياق ، أكدت منظمة التعاون الإقتصادي من أجل التنمية ،أن تلقين المهارات المقاولاتية لحاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة لا يكون مفيدا إذا لم يتقبل المجتمع عمل المقاول و أهميته ،مما يؤكد على ضرورة وجود ثقافة مقاولاتية داعمة لها .

يمكن إرجاع الزيادة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية و تطوير هذا القطاع في الساحة الإقتصادية ،من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني،والتي جاءت لتعدل و تكمل مختلف الإجراءات التي تم تبنيها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994،وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم و الظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال إنشاء هياكل خاصة بها ووضع ترسانة من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى دعمها ،وكانت البداية مع صدور القانون الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة2001

3-توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم :كما أشرنا سابقا تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم إلى ثلاث أنواع :مؤسسة مصغرة ، مؤسسة صغيرة، مؤسسة متوسطة والجدول التالي يوضح ذلك ،

الجدول رقم (1-6) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم لسنة 2017

أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة المئوية
مؤسسة مصغرة (توظف أقل من 10من العمال)	1035891	97.70
مؤسسة صغيرة (توظف بين 10 و 49)	21201	2.00
مؤسسة متوسطة (توظف بين 50و249 عامل)	3196	[1]0.30
المجموع	1060289	100

Source minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p09

[1] مقالة إلكترونية لوكالة الأنباء الجزائرية الثلاثاء 4شباط /فبراير2020 الساعة 12:41

وفي نهاية 2016، بلغت نسبة المؤسسات المصغرة (tpe) 97.7% من نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أنها تهيمن بقوة على النسيج الإقتصادي ، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2% وأخيرا المؤسسات المتوسطة(me) بنسبة 0.3%

4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نظرا لغياب الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات نكتفي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (personnes morales) و التابعة للقطاع الخاص ، وفقا للتوزيع الجغرافي للسكان ، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم السائدة في الشمال ، وبدرجة أقل في الهضاب ،والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم(1-7):التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personnes morales) التابعة للقطاع الخاص سنة 2017

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة
الشمال	415242	69.69
الهضاب العليا	129767	21.77
الجنوب	50801	8.52
المجموع	595810	100

Source minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p.12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمركز في الشمال بنسبة 70 % وظلك راجع لطبيعة التوزيع الجغرافي للسكان ،تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة21 %،وأخيرا الجنوب الكبير بنسبة ضعيفة جدا بنسبة 8.52 %

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط :نركز في هذا العنصر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (personnes morales) التابعة للقطاع الخاص بالإضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام ، حيث أن أغلبها يتمركز في قطاع الخدمات والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم:(1-8) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2017

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م عمومية	المجموع	النسبة
الزراعة	6392	84	6476	1.09
الطاقة و المناجم	2843	03	2846	0.48
البناء و الأشغال العمومية	177727	23	177750	29.82
الصناعة	92804	84	92888	15.58
الخدمات	316044	70	316114	53.03
المجموع[1]	595810	264	596074	100

من الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح وجود تباين في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط ،حيث أن أكثر من نصف هاته المؤسسات ينشط في قطاع الخدمات بنسبة 53% و هذا نسبة للتسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا القطاع ،بالإضافة إلى إنخفاض نسبة المخاطرة فيهذا المجال ،يحل في المركز الثاني قطاع البناء و الأشغال العمومية ، حيث يقدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع ب 177750 مؤسسة ،أي ما يعادل 29.82% ،وهي نسبة تعتبر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى ،

[1] Source minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p.10

المبحث الثالث: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها،إذا تعجز هذه المؤسسات على مواجهة ظروف بيئتها،سواء في ما يتعلق يتعلق بالموارد والبنى الارتكازية، أو التعامل مع الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سيغدو أكثر صعوبة من الجديدة منها، استوجب ذلك احتضان تلك المؤسسات وتوفير أسس نشأتها و إستمرارها من خلال هيئات و جهات توفر كافة أشكال المساعدات بدءاً بدراسة الجدوى و مصادر التمويل ثم الاستثمارات الصناعية والتسويقية وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير،. بذلك تشكلت حاضنات الأعمال Business Incubators بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعة لممارسة دورها الاستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف الشركات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلاً عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن.

المطلب الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر تطورها وآلية الإحتضان فيها

الفرع الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر

كأي مؤسسة اقتصادية ،للحاضنة في الجزائر أجهزة تسهر على حسن سيرها و ميزانية لأداء أعمالها ونظرا لأهمية التي تكتسبها حاضنات الأعمال في الجزائر فقد تم إنجاز برنامج لها ،سيتم تناول كل منها فيما يلي:

أولا: أجهزة حاضنات الأعمال في الجزائر : يسير كل مشتلة مجلس إدارة ومدير يساعده في أداء مهمته و ولجنة اعتماد المشاريع :

1-مجلس الإدارة : يضم مجلس الإدارة ما يلي :

-ممثل الوزير الوصي رئيسا.

-ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.

-عضو من الجماعة المحلية المعنية.

-كل ذي كفاءة أخرى في هذا المجال.

يعين أعضاء المجلس بقرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناءاً على إقتراح السلطات التي ينتمون إليها لمدة ثلاث سنوات.ويتداول المجلس فيمايلي:

-تنظيم السير العام للمشتلة

-النظام الداخلي للمشتلة

-برنامج عمل المؤسسة

-مشروع ميزانية المشتلة

-الشروط العامة للإبرام العقود و الصفقات

-برنامج البنايات و التجهيزات و صيانتها

-الحواصل السنوية للنشاطات يعدها و يقدمها المدير

-المقابل المالي للخدمات الموضوعة تحت تصرف المؤسسات المحتضنة.كما يمكنه التداول في كل مسئلة هامة لها علاقة بموضوع المشتلة.

2-المدير:

يعين مدير المشتلة بقرار من الوزير و المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنهى مهامه بالأشكال نفسها و يقوم مدير المشتلة بمايلي:

-يمثل المشتلة أمام الهيئات المدنية و القضائية

-يضمن السير الحسن للمشتلة،ويمارس السلطة السليمة على مجموع المستخدمين ويعد مشروع الميزانية ويلتزم بالنفقات و يأمر بصرفها

-يبرم العقود والصفقات وفقاً للقوانين و التنظيمات المعمول بها ويتابع تنفيذها

-يعد تقريراً سنوياً عن النشاطات و يرسله إلى السلطة بعد تداول مجلس الإدارة

-يعد النظام الداخلي للمشتلة ويسهر على إحترامه

3- لجنة إعتماد المشاريع: للمشتلة لجنة إعتماد مؤهلة للقيام بمايلي:

-دراسة مخططات الأعمال للإجراء المستقبلين الحاملين للمشاريع في المشتلة

-دراسة كل أشكال المساعدة و المتابعة

-إعداد مخطط توجيهي لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة

-دراسة و إقتراح وسائل وأدوات ترقية مؤسسات جديدة وإقامتها

وتضم لجنة إعتماد المشاريع في المشتلة مايلي:

-مدير مشتلة عضواً.

-عضو من غرفة التجارة و الصناعة ، عضواً.

-عضو من الجماعة المحلية المعنية ،عضواً

-كل ذي كفاءة أخر يمكنه أن يقدم رؤيا في الملفات المقدمة.

ثانياً:الميزانية الخاصة: تتضمن ميزانية المشتلة ما يأتي:

1.في باب الإيرادات :

-مساهمة الدولة.

-عائدات الإيجار والأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف المشتلة

ثالثا: في باب النفقات: نفقات التسيير والتجهيز

في هذا البند من الميزانية تقوم المشتلة بإستغلال الموارد المالية المخصصة لها لتسيير مهامها وتغطية مصاريفها.

الفرع الثاني: آلية إحتضان المؤسسات في الحاضنات الأعمال الجزائرية

تعد مهام المرافقة و التوجيه التي تقدمها المشاتل الجزائرية لحاملي المشاريع جوهر نشاطها والسبب الرئيسي في إنشائها ،حيث توكل لها مهمة إختيار المؤسسات التي تحتاج للمرافقة و الإحتضان ، ويتم إختيارها بناءاً على معايير تحددها المشتلة أهمها جدية صاحب المشروع وإمكانية تنفيذ الفكرة التي يحملها،وتقديمها لمشاريع تعمل على إستخدام التقنيات الحديثة للإنتاج وتقديم إبتكارات في المنتجات والخدمات وغيرها من المعايير .

من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات التي تمت مع مدراء المشاتل محل الدراسة ،ومع بعض مدراء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتسبين للحاضنة، يمكن القول أن مراحل عملية الإحتضان تتم وفق آلية منتظمة ومحددة تقريباً تمر بنفس المراحل في كل الحاضنات ويتم توضيحها وفق الشكل التالي [1]:

[1] -مرسوم، تنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25فبراير 2003يتضمن **القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 13 ،26فبراير : 14، ص2003

الشكل رقم (1–2) مراحل عملية الاحتضان الحاضنة

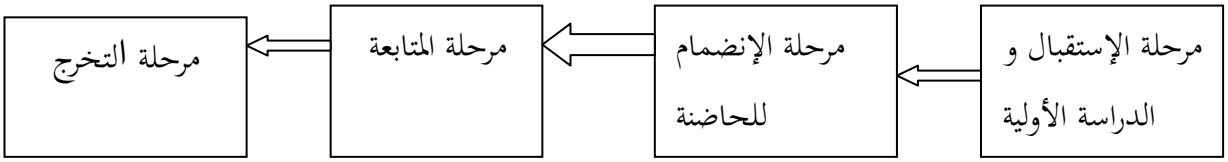

المصدر :من إعداد الطلبة

1.مرحلة المناقشة والدراسة الأولية:خلال هذه المرحلة تتم المقابلات الشخصية مباشرة بين إطارات الحاضنة والراغبين في تقديم طلبات الإنتساب لديها ،يتم إستقبالهم من طرف القائمين على وظيفة المرافقة والتوجيه وخلال هذه المقابلة تتم مناقشة عدة نقاط أهمها:

-جدية صاحب المؤسسة أو المشروع،

-مدى تطابق المشروع أو المؤسسة مع الإمكانية المتاحة لها،

-تناسب الإمكانية الحاضنة وفريق عملها على تقديم الدعم المادي يتناسب مع حاجات المؤسسات ،

-نشاط المؤسسة بحيث تعطي الأولوية للنشاطات المبتكرة ،

-نوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الراغبة في الإنتساب للحاضنة والتأكد من قدرته على خلق قيمة مضافة وتلبية رغبات السوق المحلية والدولية ،

-قدرة المؤسسة على توفير مناصب شغل ،

-بالإضافة إلى معايير أخرى تتعلق بالحاضنة وتتمثل أساسا في توفير أماكن شاغرة للاحتضان على مستوى مقرها،

. **مرحلة الانضمام للحاضنة:** بعد جمع المعلومات اللازمة عن المؤسسة وحاجتها للدعم، وبعد عرض ملفات المتقدمين لها على اللجنة المكونة من مدير المشتلة وممثل وزارة الصناعة والمناجم وبعض إطارات الحاضنة يتم قبول ملفات لمؤسسات وذلك بناءا على الطاقة الاستيعابية للحاضنة، وتمنح لهم مكاتب مجهزة على مستوى الحاضنة لبدء ممارسة نشاطاتهم.

-في حالة رفض الحاضنة لملف المؤسسة للإنتساب لذا تمنح لها فرصة أخرى لإعادة تقديم الملف وتوضح الحاضنة أسباب الرفض، كما تساعد صاحب المؤسسة أو الفكرة في ذلك من خلال إعداد دراسة جدوى وإعداد مخطط الأعمال وعرضه مرة أخرى للمناقشة.

3.مرحلة المتابعة:

تحدد الحاضنة رزنامة زمنية تتناسب مع أوقات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة لها لمتابعة نشاطها ومراقبتها دورية أسبوعيا أو شهريا حسب طبيعة كل نشاط لمعرفة العراقيل التي تعتَرضها ومساعدتها على تجاوزها لتتمكن من التقدم، في أداء مهامها بشكل أفضل. كما تأخذ الحاضنة بعين الاعتبار احتياجات المحتضنين وتقوم، بتنظيم دورات تكوينية وتدريبية وورشات عمل خاصة في مجال التسير والمحاسبة وإدارة الموارد البشرية، حتى تضمن امتلاك المؤسسات المحتضنة لديها القدرة على البقاء والاستمرار.

4.مرحلة التخرج من الحاضنة:

عادة ما تكون فتَرة الاحتضان ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، بعدما تستفيد المؤسسات من كل الدعم المادي، وكل أشكال الاستشارة والتوجيه والتدريب المتاح لها في الحاضنة، تتخرج المؤسسات من الحاضنة وتكون قادرة على مواصلة نشاطها ومواجهة العقبات التي تعتَرضها .

كما يجب الإشارة أنه بإمكان المؤسسات المتخرجة من الحاضنة الاستفادة من الاستشارات والتوجيهات التي تقدمها لها حتى بعد فتَرة إنتهاء مدة إحتضانها . يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الحاضنات تقدم خدمات المرافقة والتوجيه والمتابعة للمؤسسات التي تنتسب لها وذلك وفق الامكانيات المتاحة لها، ووفق إحتياجات المؤسسات[1]

الفرع الثالث: تطور تعداد حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في إنشاء مؤسسات

حاضنة 14 مشاتل منها 10 لقد قررت الحكومة في 2003 إنشاء 4ورشات ربط يتم توضيحها كما يلي:

-محضنة الأغواط ومقرها مدينة الأغواط.

-محضنة باتنة ومقرها مدينة باتنة.

- محضنة البليدة ومقرها مدينة البليدة

[1] -معلومات مقدمة من طرف مشتلة غرداية.

-محضنة تلمسان ومقرها مدينة تلمسان.

-محضنة سطيف ومقرها مدينة سطيف.

-محضنة عنابة ومقرها مدينة عنابة.

-محضنة قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة.

-محضنة وهران ومقرها مدينة وهران.

-محضنة الوادي ومقرها مدينة الوادي.

-محضنة تيزي وزو ومقرها مدينة تيزي وزو.

-ورشة ربط الجزائر ومقرها مدينة الجزائر.

-ورشة ربط سطيف ومقرها مدينة سطيف.

-ورشة ربط قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة.

-ورشة ربط وهران ومقرها مدينة وهران.

2003 تقرر إنشاء محضنة الجزائر و مقرها مدينة الجزائر .1

و في 2004 شهدت حاضنات الأعمال في الجزائر تطورا بطيئاً وذلك بسبب الإنطلاقة المتأخرة لذا على الرغم من صدور المراسيم المتضمنة إنشائها منذ سنة 2003، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه المراسيم تأخر لعدة أسباب أهمها عدم وضوح تعريفها ومهامها والجهات الوصية عليها التي تسهر على إدارتها وتنظيم سيرورتها ووفقا للإحصائيات المصرح بها في النشريات الخاصة بوزارة المؤسسات الصغتيرة والمتوسطة يمكن تتبع نمو عدد المشاتل وأماكن تواجدبا على المستوى الوطني من خلال الجدول المدرج أسفله.

- [1] مرسوم، تنفيذي رقم /03من 375إلى ،388المؤرخ في 30أكتوبر ،2003يتضمن إنشاء 14محضنة و ورشة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 67

: 11 – 20. ص ، 11/15/2003

المصدر :نشرية المعلومات الاحصائية، ، 2018ص: .20

الجدول رقم 1–9: تطور عدد المشاتل ومراكز التسهيل في الجزائر إلى غاية 2018

وضعية الهياكل	مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل
الهياكل منجزة	16	26
هياكل في طور الإنجاز	03	01
المجموع	19	27

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، ،.2018مرجع سابق، ص:20

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن مشاتل المؤسسات تتواجد في 16ولاية فقط عبر الوطن من أصل 48ولاية وهذا لا يكفي لتغطية كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر، ويصعب على المؤسسات الوصول إليها، وعدم كفاية طاقتها الاستيعابية لتغطية طلبات الراغبين في الإنتساب للحاضنات وهذا يؤدي إلى إضعاف مساهمتها في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

ووفقا لما تشير إليه إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم ضمن النشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن رصد عدد المشاريع المحتضنة على مستوى كل المشاتل إلى نهاية سنة 2018 ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (1–10) حصيلة نشاطات مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2018

الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المنشاة
أدرار	07	01	05
باتنة	10	04	04
ميلة	06	04	34
البيض	15	03	04
بسكرة	14	11	53
البويرة	02	02	35
عنابة	15	02	35
خنشلة	11	04	63
أم البواقي	12	02	26
غرداية	02	02	40
برج بوعريريج	03	03	09

بشار	–	–	–
بلعباس	03	01	05
تيارت	06	04	10
وهران	09	–	–
ورقلة	10	06	14
المجموع	127	49	337

بالنظر للجدول السابق يظهر أن مشاتل المؤسسات ساهمت فعليا إلى غاية سنة2018في إنشاء 49 فكرة مؤسسة ، وتمكنت بذلك من توفير337 منصب عمل جديد. لكن هذه المساهمة تعتبر ضئيلة جدا مقارنة مع الامكانيات المسخرة لها للقيام بدورها كما يجب، والسبب في ذالك راجع أيضا إلى عدم كفاءة المرافقين والاطارات العاملة في مشاتل المؤسسات وعدم، تناسب تخصصاتهم مع متطلبات عمل المشاتل، بالإضافة إلى غياب ثقافة التوجه نحو الحاضنة من طرف أصحاب المشاريع وعدم معرفتهم. بوجود هذا النوع من المؤسسات وآليات مرافقتهم، ولذلك يجب إعادة تنشيط المشاتل وإعادة الاعتبار لدورها وضرورة السعي نحو الإعلام، لأجل إعلان تواجدها وتوضيح الخدمات التي تقدمها[1].

المطلب الثاني: حاضنات الأعمال و دورها في إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها في الجزائر

الفرع الأول: إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال

تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات للأعضاء المنتسبين للمشاريع خاصة الصغيرة، فبعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب الأفكار الجديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة ،وتقوم لجنة المبادرات من الشباب الذي يحملون شهادات متخصصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها،ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات تتمثل خصوصا في مكان عمل المؤسسات ،خدمات إدارية استشارية مالية وقانونية وغيرها من الخدمات،والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان ويتم توقيع عقد الحاضنة بعدها بين المؤسسات والحاضنة حيث يتضمن تعهد من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان خلال فترة زمنية محددة،وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى ،بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة

---

[1] – مرسوم، تنفيذي رقم /03من 375إلى ،388المؤرخ في 30أكتوبر ،2003يتضمن إنشاء 14محضنة و ورشة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 67: 11 – 20. ص ، 11/15/2003

الطاهر ميمون وفاتح غلاب، **إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ،17: 335-336.، ص2017

الفرع الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إحتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الحاضنة :من أهم شروط التحاق المشروع بالحاضنة هومدى احتياجه للدعم ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين ،أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع والتخرج بأسرع وقت ممكن، وفيمايلي إجمالي الشروط الواجب توافرها في هذه المؤسسات: أن يكون لدى الريادي فكرة عمل واضحة أومشروع واضح؛

يشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التمويل اللازم أوأن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛

أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛

أن يكون المشروع المتقدم للاحتضان يتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج بحدود الفترة الزمنية المحددة له

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصبحت حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم، خاصة في البلدان النامية، وقد تطورت صناعات الحاضنات بشكل كبير حيث أصبحت حوالي » «150حاضنة بالدول النامية و» «465حاضنة بالصين وحوالي «200 »حاضنة في كلٍ من كوريا الجنوبية والبرازيل لكل منهما، و«18» حاضنة في مصر، و«02» حاضنتين في المغرب وحاضنة واحدة في كل من تونس و الجزائر و البحرين ، كما توفر الحاضنات وحدات إنتاجية وإدارية ذات تجهيزات خاصة، ملائمة مقابل قيم مدعومة ولفترات لا تزيد عن فترة الاحتضان

تتأثر الصناعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من التحديات والمعوقات التي تؤدي إلى صعوبة وضع إستراتيجية واضحة نظرا لعدم وجود خطط مستقبلية محددة وتحديات إدارية، تنظيمية، مالية، بشرية، مهنية، وتحديات تنافسية، وتلعب حاضنات الأعمال دورا لا يستهان به في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تكفل إذا أخذ صانعو خطط التنمية الصناعية الوصول إلى نمط حديث في التنافسية، من خلال احتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو السريع، وتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروعات على أسس ومعايير متطورة، من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات وتقديم الدعم المالي، الاستشارات الفنية المتخصصة، المساعدات التسويقية، خلق صور

ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة، بالقدر الذي تؤسس فيه شبكة من الخبرة والمعرفة حول الحاضنة، ولتفعيل دور الحاضنات في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبغي التطرق إلى :

الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار

أولا: إستراتيجية الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف إستراتيجية الابتكار إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بصورة مستمرة بغرض مواجهة مختلف الإضطرابات المحتملة في المحيط ،والتي من شأنها التأثير سلباً على قدرتها التنافسية لا يكون الهدف من الابتكار دوما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها بل قد يكون الهدف هو الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة، خاصة إذا كانت تواجه تهديدات جادة كما تحتل إستراتيجية الابتكار مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك يعد بمثابة القلب الذي ينبض فيها ،فدون إعتماد إستيراتيجية إبتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال .

ثانيا: أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم نشاط الابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاضنات الأعمال التقنية هي من آليات دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق وتنبثق أهمية حاضنات الأعمال التقنية من أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها تحتاج إلى حضانة ،كالإنسان في مرحلة الطفولة ،ذلك أنها تفتقر إلى العدد من المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، لذلك فإن كثيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصيبه الفشل مبكرا بسبب انعدام الحضانة التي تزوده ببعض مقومات الاستمرار، فحاضنات الأعمال التقنية تعمل على تقديم التكنولوجيا الحديثة وأساليب وأدوات الابتكار، هذا الأخير الذي يعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة والمتجددة...وعليه، فيعتبر الابتكار من الأدوات التي تساعد المؤسسة على التعامل مع المتغيرات السريعة، وتخلق لها الأسواق الجديدة، تعمل على تكيفها مع التكنولوجيا الجديدة وتطبيقاتها من قبل حاضنة الأعمال التقنية ، تكون هذه الحاضنات مصممة لمساندة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصنع المنتجات المبنية على المعرفة كرأسمالها الأكبر، وهي تعتبر كذلك كمراكز إبتكار تلجأ إليها المؤسسات لتستفيد من دوراتها التقنية و الإستشارية وهي دائما تركز على الابتكار والتجديد كنشاط أساسي داخل هذه المؤسسات فضلا عن توفير التمويل لهذه الأخيرة، عادة ما تنمو حاضنات الأعمال التقنية بجانب الجامعات

ومراكز البحث، وذلك حتى تكون على صلة مباشرة بالباحثين ومختلف الموارد العلمية المتاحة فيها، وبالتالي، فان دورها رائد في تنمية قطاع البحث والتطوير وتعزيز العلاقة بين قطاعي البحث العلمي التقني والصناعة.

الفرع الثاني: تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال و وشروط نجاحها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال و العوائق التي تعيق انتشارها وكذلك شروط اللازمة لنجاح الحاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تطويرها[1].

1ـ أسباب تأخر انطلاقها وعوائق انتشارها:

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

ـ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003،

ـ غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي؛

ـ ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذه المؤسسات، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛

العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر؛

من جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها:

---

[1] أحمد طرطار، سارة حليمي، **حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للمقاولاتية: التكوين وريادة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص .1.

ريحان الشريف وهوام لمياء،"دور **حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول–**،الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 91/99أفريل ،0290ص: .1

ـ نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات؛

ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛

-مشكل العقار: تحتاج الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطوير الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح؛

التمويل: بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وانما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون 1تمويل المؤسسات المحتضنة تؤدي دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر2

2 -شروط نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر

يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الإعتبار:

-وجود وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاولتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر؛

-العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أكثر فاعلية1؛

-لابد من الدقة في اختيار المدير المناسب، ولابد من إعطائه الصلاحيات والحرية التي يحتاجها لتأمين نجاح الحاضنة وللمؤسسات المحتضنة؛

-وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات للاحتضان، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وامكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛

---

[1] حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائرر، جامعة سطيف، العدد،02"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائ 2003 ص171

[2] الشريف ريحان وريم بونوالة، "**حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة –نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات**–"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: مرافقة المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر

ـ يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة مع احتياجات المؤسسات، كما أن اختيار موقع المؤسسات له دور هام في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث وبمنطقة تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات و وسائل النقل والخطوط الهاتفية؛

ـ توافر روح الإبداع والابتكار، فالتغير التكنولوجي لايقتصر على إدخال طرق إنتاج جديدة أو منتجات جديدة فقط، ولكن يمكن أن يحدث من خلال سلسلة من التحسينات والإضافات الصغيرة والكبيرة في المنتج أو الخدمة الحالية.

خاتمة الفصل:

ويظهر مما سبق وضمن الإطار النظري لمذكرتنا والنظرة الإستطلاعية لنا كطلبة والدراسات السابقة حول واقع وأفاق وعلاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالحاضنات الأعمال، ظهر لنا جليا أنهما مترابطين ومتشابكين ،ولا يملكان هدفا غير لي وضع لهما ألا وهو خدمة الإقتصاد، وتحويل الأفكار إلى واقع يساعد فيه المستثمر على إستثمار ماله ،والعمل على الربح المادي وفي مص شبح البطالة، حيث أن الحاضنات تساعد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذين أغلبهم عديمي الخبرة بواقع السوق، وتحدياته وسبل المنافسة فيه لمدة طويلة ، حيث أنها تساعد فيه على الإستقرار للمؤسسات ،وتطوير الأفكار خاصة الشبابية، و تساعد على ظهور الفكر المتخصص ،ومما كان تظهر التجربة الجزائرية كمثال وضعناه في دراستنا و بواقعها و تجربتها في مجال الحاضنات والمؤسسات، تظهر لنا العديد من المشاكل التي تحاول السلطة الفعلية تذليلها أمام المستثمرين و بتجربتها المتأخرة ومشاتلها التي لا تغطي إلا ثلث الولايات بواقع 16 حاضنة على المستوى الوطني ،و بالعامل الأمني و المتمثل في العشرية السوداء، بدأت تظهر بعض النجاحات ولو بصفة فردية ومستقلة عن دعم الدولة

وفي الأخير تعلم جميع الدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي من تضع الحيوية للإقتصاد و تزيد من الإنتاجية وتخلق ديناميكية متنافسة حيث نرى أن التجربة الهندية هي خير مثال يحتذى به ، فقد جعلتها إبنها المدلل .

الفصل الثاني

دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية

تمهيد

بعد بحثنا النظري عن حاضنات الأعمال وواقعها و نشأتها حول العالم، ودراسة حالها وطنيا ،كان إلزاميا علينا أن نعطي مذكرتنا نهجا واقعيا يفسر لنا كل ما مر علينا لكي نرى هل هناك تطابق أو إختلاف من خلال الدراسة الميدانية، وفي حال حاضنات الأعمال ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ومن أجل هذا كان لنا التوجه للمؤسسات الجزائرية التي خرجت من ضمن حاضنة أعمال وخاصة مؤسسة الأونساج والتي هي اللبنة الأولى للمؤسسات الناشئة و خاصة في مجال المشاريع المقاولاتية و مؤسسات الخدماتية ،حيث تعمل على تقديم الدعم والمادي والمعنوي، و فك القيود الإدارية، وتقديم الخبرة و دراسة المشاريع وجدواها الإقتصادية، ومرافقتها حتى تتثبت وسط الساحة الإقتصادية، حيث كان واقع زياراتنا الروتينية للمؤسسات شبه دوري .

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية ومن ثم مناقشتها.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بعرض الدراسة الميدانية وذلك من خلال تلاث مطالب، الأول خصصناه للطريقة المتبعة في الدراسة، والثاني خصصناه لأدوات الدراسة بينما المطلب الثالث خصصناه لعرض أداة الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

نتناول في هذا المطلب عرض الطريقة المتبعة في الدراسة التطبيقية وذلك من خلال التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر البيانات التي استعملناها لإتمام هذا البحث.

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى ولاية غرداية، إعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي لهذه الدراسة والذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي في أرض الواقع، وإعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة، إستخدمنا أداة المقابلة والإستبيان حيث تم توزيع 65 إستبيانا بغرض جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة ثم تفريغها وتحليلها عن طريق ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS النسخة 26 مع الإستعانة ببرنامج Excel بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج ومقترحات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة** : يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية
2. **عينة الدراسة** : تم إختيار عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التي تعمل مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية غرداية
3. بعد عرضنا لأفراد العينة ونسب توزيعها، سنعرض في الجدول الموالي بشكل مجمل عدد المشاركات والردود على الإستبيان :

الجدول رقم (2–1) : الإستبيانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة

الإستبيانات	العدد	النسبة المئوية
الموزعة	**65**	**100 %**
المستردة	**5**	**%7.69**
الغير صالحة للتحليل	**5**	**7.69%**
الصالحة للتحليل	**55**	**%84.62**

المصدر: من إعداد الطالبين

شملت عينة البحث مجموعة من المؤسسات إستنادا لحجمها (مصغرة، صغيرة ومتوسطة)، حيث تم توزيع 65 استبيان في صيغتين (ورقي وإلكتروني) على مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على مستوى بلديات الولاية، وتسنى لنا استرجاع55 إستبيانا موزعا، ولم يتم استرجاع 5 إستبيانات، في حين تم إستبعاد 5 إستبيانات من العملية الإحصائية نظرا لأنها لم تستوف الشروط العلمية التي تؤهلها للتحليل الاحصائي، لنتحصل في الأخير على 55 إستبيانا صالحا للمعالجة بما يمثل نسبة 84.62% من مجتمع الدراسة.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة (الالتزام البيئي) :

إن موضوع الدراسة ينبني بالأساس على دراسة دور حاضنات الاعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2–2) : هيكل متغيرات الدراسة :

المتغير التابع	**المتغير المستقل**
حاضنات الأعمال	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المصدر : من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

الفرع الأول : مصادر جمع البيانات

إعتمدنا في الدراسة التطبيقية على مصدرين لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وتمثلت في :

1. **المصادر الأولية** : وذلك من خلال الدراسة الميدانية التى قمنا بها حيث إعتمدنا الإستبيان كوسيلة لجمع المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، ثم معالجتها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية SPSS بالإضافة إلى أداة المقابلة للتمكن من الوصول إلى نتائج لدراستنا.
2. **المصادر الثانوية**: تمثلت المصادر الثانوية لجمع المعلومات في مجموعة الكتب العربية والأجنبية المؤلفة حول موضوع الالتزام البيئي والملتقيات العلمية الوطنية والدولية والدراسات السابقة إضافة الى القوانين والتشريعات البيئية.

الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة

أولا : الإستبيان : إعتمدنا في الدراسة الميدانية على الإستبيان والذي يتيح لنا الحصول على البيانات اللازمة لإختبار فرضيات الدراسة، وقد خضع إعداده لمجموعة من المراحل تمثلت في:

- إعداد مجموعة من الأسئلة وبناء إستبيان أولي بالإعتماد على الجانب النظري لموضوع الدراسة وكذا استبيانات دراسات سابقة تخص الموضوع؛
- عرض الإستبيان على المشرفين الرئيسي والمساعد من أجل تقييم مدى ملائمته لجمع البيانات؛
- تعديل الإستبيان بشكل أولي حسب ملاحظات المشرفين؛
- عرض الإستبيان للتحكيم على مجموعة من الأساتذة، وقد تم تعديله لأكثر من مرة قبل توزيعه على أفراد عينة الدراسة من خلال تصحيح ما وجب تصحيحه وإضافة كل ماقد يفيد لاستسقاء أقصى عدد من المعلومات عن أجوبة مجتمع الدراسة[1]، ثم إخراجه في شكله النهائي.
- توزيع الإستبيان على عينة من المؤسسات الصناعية الناشطة على مستوى ولاية غرداية؛

وإشتمل الإستبيان على جزئين كالتالي :

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لمجتمع الدراسة المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية غرداية، ويتكون من عدة أسئلة؛

[1] الملحق رقم 02 يبين قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان.

الجزء الثاني: محاور الإستبيان، حيث تم تقسيمه إلى 3 محاور:

- **المحور الأول:** .....
- **المحور الثاني:** .....
- **المحور الثالث :** .....

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) كما هو موضح في الجدول رقم (09) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم نقسمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (4/5 = 0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كالتالي:

الجدول رقم (2-3): قائمة التنقيط حسب مقياس ليكارت الخماسي :

التصنيف	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
النقاط	1	2	3	4	5
مجال المتوسط الحسابي المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر : من إعداد الطالبين

ثانيا : المقابلة : حيث قمنا بإجراء مقابلات مع مسيري بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا رئيس مصلحة التنظيم والتراخيص لمديرية البيئة بالولاية، وهذا تعزيزا للجانب التطبيقي ومحاولة منا لفهم أمثل لموضوع الدراسة.

ثالثا : البريد الالكتروني (الأنترنت) : أتاحت لنا الأنترنت إمكانية الوصول إلى عدد من أفراد عينة الدراسة، حيث قمنا بإعداد إستبيان إلكتروني وتوزيعه في شكل نسخ إلكترونية عبر البريد الإلكتروني لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بموضوع دراستنا، والتي تحصلنا عليها من مديرية الصناعة والمناجم لولاية غرداية.

الفرع الثالث : البرامج والأداوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

أولا : البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

– برنامج المجدول Microsoft Excel : تم الإعتماد على برنامج Microsoft Excel نسخة 2013 لتجميع الإستبيانات من أفراد العينة والتي بلغت 55 إستبيان، وتبويبها وتلخيصها، حيث قدم لنا هذا البرنامج المساعدة في معرفة عدد ونسبة المشاركين في هذه الدراسة.

– برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS : يعتبر كأحد أفضل البرامج الإحصائية المعدة في تحليل بيانات البحوث الإجتماعية وفي البحوث العلمية الأخرى، نظرا لإحتوائه على العديد من الإختبارات الإحصائية، وسرعته وقدراته الدقيقة في معالجة البيانات، تم الإستعانة به لتحقيق أغراض الدراسة بإستخدام الإصدار 26.

ثانيا : الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

من أجل معالجة بيانات الدراسة وبغرض الحصول على نتائج لدراستنا قمنا بإجراء مجموعة من الإختبارات الإحصائية نذكر منها :

- أساليب الإحصاء الوصفي للتعرف على خصائص العينة من خلال التكرارات والنسب المئوية؛
- اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) لمعرفة مدى ثبات فقرات الإستبيان؛
- معامل الإرتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الإرتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان معامل الإختبار قريب من (+1) فإن الإرتباط قوي وموجب (طردي)، وإذا كان معامل الإرتباط قريب من (-1) فإن الإرتباط قوي وسالب (عكسي) ؛ وكلما اقترب من الـ (0) يضعف إلى أن ينعدم؛
- اختبار كولوموجروف-سيميرنوف (Sample K-S -1) لمعرفة نوع توزيع البيانات؛
- الوسط الحسابي لمختلف محاور الإستبيان وذلك لقياس التوجه العام لإجابات أفراد مجتمع الدراسة استنادا إلى أوزان مقياس ليكارت الخماسي؛
- الإنحراف المعياري: القيمة الأكثر استخداما من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي؛
- اختبار (T-test One Sample) للعينة المستقلة الواحدة،
- اختبار Anova لإختبار صحة فرضيات الفروق.

المطلب الثالث: عرض أداة الدراسة

الفرع الأول : صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان) :

بغرض الوقوف على صدق وثبات الإستبيان اتبعنا الخطوات التالية:

- **تحكيم الاستبيان (الصدق الظاهري)**: للتأكد من صدق محتوى أداة الدراسة عرضنا الإستبيان على مجموعة من المحكمين لإبداء رأيهم فيه من حيث عدد العبارات وشموليتها ومدى مناسبتها للمحتوى بلغ عددهم (07) محكمين، وقد استجبنا لآرائهم وتوجيهاتهم فيما يتعلق بالحذف والتعديل، حتى خرج الإستبيان في صورته النهائية ثم توزيعه على أفراد العينة.
- **معامل ثبات الإستبيان Cronbach's Alpha Coefficient**: نستعمل هذا الاختبار لمعرفة مدى استقرار فقرات الإستبيان وصلاحيتها كي تكون قابلة لإجراء الدراسة الميدانية. ومن خلال التحليل الإحصائي تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (2–4): يمثل نتائج اختبار ثبات محاور الإستبيان من خلال اختبار ألفا كرونباخ :

القسم	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
جميع الفقرات	29	**0.733**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

بالنسبة لمعامل ثبات الإستبيان آلفا كرونباخ فقد قدرت قيمته بـ **0.733** أي (73.30%)، وبهذا يمكننا القول بأن معامل ثبات الإستبيان عال جدا وبالتالي فهو يتمثل بدرجة ثبات عالية.

معامل الصدق هو الجدر التربيعي لمعامل الثبات ومنه معامل الصدق هو $\sqrt{0.733}$ و نجده يساوي 0.8561541917أي85.61% وهو ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة مقبولة من الصدق.

الفرع الثاني : معامل الارتباط :

لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الارتباط والعلاقة بين عبارات الإستبيان ومحاوره بحيث أنه كلما كان معامل الارتباط قريب من (1+) فإن الارتباط قوي وموجب (طردي)، وإذا كان معامل الارتباط قريب من (1–) فإن الارتباط قوي وسالب (عكسي)؛ وكلما اقترب من الـ (0) يضعف إلى أن ينعدم.

الجدول رقم (2–5): يمثل نتائج اختبار معاملات الارتباط لكل محاور وأقسام الإستبيان :

عنوان المحور		عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
01	**المحور الأول**	18	0.81	0.000
02	**المحور الثاني**	6	0.73	0.000
03	**المحور الثالث**	5	0.89	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الإرتباط كبير وتجاوز 0.7 في أغلب محاور الإستبيان مقتربا من 01، عند مستوى دلالة 0,000، الأمر الذي يدل على الإرتباط الوثيق بين عبارات الإستبيان وكذا محاوره.

الفرع الثالث : اختبار توزيع البيانات :

لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة نستخدم برنامج SPSS حيث نقوم باستخراج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

سنقوم باختبار البعد الكلي لكل محور من محاور الإستبيان و باستخدام برنامج SPSS لنتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (2–6): يمثل نتائج اختبار كولمجروف–سيميرنوف لمعرفة توزيع البيانات :

	إختبار توزيع البيانات			
	Kolmogorov-Smirnov[a]			
	عدد الفقرات	درجة الحرية Df	قيمة Z	مستوى الدلالةSig
المحور الأول	18	54	1.244	0.07
المحور الثاني	06	54	1.125	0.08
المحور الثالث	05	54	1.200	0.06
الكلي	**29**		**3.569**	**0.**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 06).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة SIG فاق 0,05 لكل محاور الإستبيان ومنه نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) التي تقول بأن البيانات تتبع توزيع غير طبيعي، ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ التي تقول بأن البيانات في دراستنا تتبع توزيع طبيعي وبالتالي فإننا سنتجه في دراستنا إلى الإعتماد على الإختبارات المعلمية.

المبحث الثاني : عرض خصائص العينة وتحليل نتائجها

سنقوم في هذا المبحث بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا مع تحليليها وذلك من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول لعرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان، الثاني خصصناه لإختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها بينما المطلب الثالث فكان لعرض المقابلة والتعليق عليها.

المطلب الأول : عرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان :

بعد تفريغ الإستبيانات المسترجعة والصالحة للدراسة في برنامج SPSS سنعرض في هذا المطلب خصائص أفراد عينة الدراسة كما سنقوم بمعالجة الإستبيان من خلال عرض محاوره مع تفسيرها.

الفرع الأول : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص الجزء الأول (البيانات الشخصية للمجيب).

الجدول رقم (2–7): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الرتبة الوظيفية للمجيب		
	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	52	94.5
أنثى	03	5.5
المجموع	55	100.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (2–1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

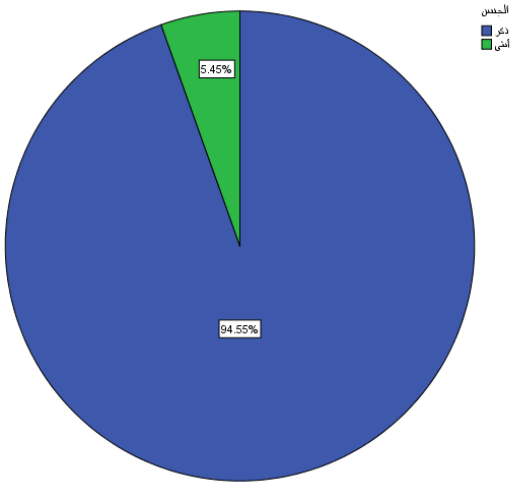

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

الفرع الثاني : عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الأول) :

الجدول رقم (2-8): يبين نتائج المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري للمحور الأول

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
ترافق الحاضنة مؤسستكم في إجراءات تسجيل مشروعك	0.816	2.00	غير موافق
توفر الحاضنة **الخدمات** المكتبية (المعدات .كمبيوتر.إنترنيت)	0.584	3.75	موافق
تقدم الحاضنة خدمات السكرتارية(استقبال.هاتف.ألةتصوير)	0.732	4.27	موافق تماما
توفر الحاضنة مكتب مناسب لمؤسستكم بإيجار مناسب	0.588	3.95	موافق
توفر الحاضنة قاعة للإجتماعات خاصة بالمؤسسة	0.803	4.05	موافق
توفر الحاضنة خدمات المرافقة والتوجيه	0.712	3.89	موافق
تساهم الحاضنة في إكسابك مهارات الإدارة	0.751	4.35	موافق تماما
ترافق الحاضنةمؤسستكم في إعداد دراسات الجدوى	0.650	3.95	موافق
ترافق الحاضنة مؤسستكم للإعداد مخططات الأعمال	0.782	4.38	موافق تماما
تقدم الحاضنة إستشارات قانونية خاصة بتسجيل مشروعكم	0.640	4.13	موافق
تقدم الحاضنة إستشارات خاصة بالحصول على حقوق الملكية للمشروع	0.695	4.33	موافق تماما
المجموع	**7.753**	**3.91**	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه :

أغلب الإجابات من المؤسسات التي زرناها كانت **بين** موافق موافق تماما و ظهر هذا من خلال نتائج حساب المتوسط الحسابي الخاص بالإجابات وهذا حسب قانون ليكارت.

الفرع الثالث : عرض وتحليل وجهات نظر مجتمع الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الثاني)

من خلال حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني.

الجدول رقم (2-9): يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور للمحور الثاني

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تعمل الحاضنة على ربط مؤسستكم بمراكز البحث والجامعات للإستفادة من أبحاثهم	0.637	4.24	موافق
تعمل الحاضنة على تنشيط وظيفة البحث و التطوير في مؤسستكم	0.645	3.75	موافق تماما
تقدم الحاضنة الدعم المالي للمؤسستكم للإنجاز البحوث والدراسات	0.775	4.35	موافق
توفر الحاضنة المعلومات عن السوق والمنافسين	0.504	4.07	موافق
توجه الحاضنة مؤسستكم للدخول إلى أسواق جديدة	0.599	4.42	موافق تماما
تقدم الحاضنة تكوينا متخصصا في مجال الإبتكار و إستيراتيجياته	0.533	4.11	موافق
مجموع القسم	**3.693**	**4.1545**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

أن النتائج الخاصة و المستنبطة من حساب الإنحراف المعياري و المتوسط الحسابي يظهر لنا أن أغلب النتائج الخاصة بالمستجوبين عبر إستبيان أظهرت لنا موافقة الأغلبية على الإنضمام إلى الحاضنة و قبول مساعدتها للمؤسسة لأنها تسعى في خدمة المؤسسات وتكون بصفة للأكثرها ناجحة

الجدول رقم (2–10): يبين نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمحور للمحور الثالث

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تساهم الحاضنة في توفير الألات والتقنيات الجديدة لتخفيض تكاليف الإنتاج	0.767	4.31	موافق تماما
توظف الحاضنة نتائج الأبحاث لتطوير وتحسين المنتجات الحالية لمؤسستكم	0.570	3.84	موافق
تهدف الخدمات المقدمة إلى تحسين جودة المنتجات لمؤسستكم	0.775	4.25	موافق
تقدم الحاضنةبرامج تدريب حول طرق الإدارة الجديدة	0.490	3.98	موافق تماما
تتماشى برامج التدريب والتكوين المقدمة مع فكرة مشروعكم	0.663	4.51	موافق
مجموع القسم	**3.265**	**4.1782**	**موافق**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن :

أغلب الإجابات من المؤسسات التي زرناها كانت **بين** موافق موافق تماما و ظهر هذا من خلال نتائج حساب المتوسط الحسابي الخاص بالإجابات وهذا حسب قانون ليكارت.

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها :

الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى :

- **اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى** : والتي تقول " **توجد خدمات توفرها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية غرداية"**

لاختبار هذه الفرضية ولاختبار الدلالة الإحصائية

T Test يعتمد على إحصائية ستودنت إذن القيمة الجدولية Test Value = 0.00 بشكل معنوي والذي يكون بمقارنة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 مع احتمال t المحسوبة و ذلك كبديل للمقارنة بين القيمتين المحصل عليها و الجدولية بالنسبة لذات الاختبار كالآتي:

الفرضية الصفرية H_0 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 فرق غير معنوي.

الفرضية البديلة H_1 : أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 فرق معنوي.

كما أن لهذا الاختبار شرطين من أجل ان يتحقق هما:

- أن يكون التوزيع المتبع في عينة الدراسة يتبع التوزيع الطبيعي.
- يجب أن تكون العينة عشوائية، ولا تعتمد على بعضها البعض إحصائيا.

والجدول التالي يبين نتائج نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية :

الجدول رقم (2–11): يبين نتائج اختبار T Test لعينة واحدة لإثبات صحة الفرضية الرئيسية :

One-Sample Test						
Test Value = 0						العبارة
95% نسبة معامل الثقة		Mean Diffe-rence	مستوى الدلالة	درجة الحرية	اختبار T	
الأكبر	الأقل	فرق المعنى	Sig.	df		
3.9511	3.9511	4.01515	000	54	125.759	تعمل الحاضنة على ربط مؤسستكم بمراكز البحث والجامعات للإستفادة من أبحاثهم
4.2330	4.07818	4.15455	000	54	106.174	تعمل الحاضنة على تنشيط وظيفة البحث و التطوير في مؤسستكم
4.2558	4.1005	4.17818	000	54	107.895	تقدم الحاضنة الدعم المالي للمؤسستكم للإنجاز البحوث والدراسات
4.1672	4.0647	4.11596	000	54	161.063	توفر الحاضنة المعلومات عن السوق والمنافسين
2.51	1.97	2.236	000	54	16.596	توجه الحاضنة مؤسستكم للدخول إلى أسواق جديدة
2.80	2.29	2.545	000	54	19.690	تتماشى برامج التدريب والتكوين المقدمة مع فكرة مشروعكم
3.02	2.40	2.709	000	54	17.729	تقدم الحاضنة تكوينا متخصصا في مجال الإبتكار و إستيراتيجياته

تساهم الحاضنة في توفير الألات والتقنيات الجديدة لتخفيض تكاليف الإنتاج	15.796	54	000	2.636	2.30	2.97
توظف الحاضنة نتائج الأبحاث لتطوير وتحسين المنتجات الحالية لمؤسستكم	21.376	54	000	4.000	3.62	4.38
تقدم الحاضنةبرامج تدريب حول طرق الإدارة الجديدة	21.00	54	000	2.164	1.96	2.37
تتماشى برامج التدريب والتكوين المقدمة مع فكرة مشروعكم	15.89	54	000	3.45	2.75	3.54

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات نظام SPSS.

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 و كذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد خدمات تقدمها مؤسسات حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية غاردية مؤسسات عينة الدراسة، عن متوسط القياس المستخدم 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة، كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود.
لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تدرس إدراج البعد البيئي في أنشطة مؤسسات عينة الدراسة.
ومنه الفرضية القائلة أنه " توجد خدمات توفرها حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية غرداية" ، محققة .

الفرع الثاني : اختبار فرضيات الفروقات

- **اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى: الفروقات الجنسية**

أ- اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لجنس المجيب

وهو متغير كيفي فنجد أن الاختبار الاحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** ومن بين شروطه أن يكون المتغير المراد قياسه يتبع التوزيع الطبيعي.
وبعد التحليل يظهر الجدول الموالي لعناصر هذا الاختبار:

الجدول رقم (2-12): يبين نتائج اختبار Anova لاختبار صحة الفرضية الفرعية الاولى :

ANOVA

Sig. مستوى الدلالة	اختبار F	Mean Square متوسط المربعات	Df درجة الحرية	Sum of Squares قيمة المربعات	
402	715	0.26	1	0.26	Between Groups بين المجموعات
		0.36	53	1.914	Within Groups داخل المجموعات
402	715	0.62	54	1.940	Total

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS.

سوف نعتمد على الفرضيتان الاحصائيتان التاليتان:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

الفرضية البديلة H_1 : يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات.

ومن خلال الجدول لدينا قيمة فيشر تساوي 1.334 وقيمة الدلالة المعنوية تساوي 0.274 فهي أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات المجموعات، ومنه نستنتج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعات الصفة القانونية.

ومنه الفرضية الثانية القائلة إنه "فروقات الاقدمية "، غير محققة.

- **اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية :**

الجدول رقم (2–13): يبين نتائج اختبار T-Test لعينة

One-Sample Test						
Test Value = 0						العبارة
95% نسبة معامل الثقة		Mean Diffe-rence فرق المعنى	مستوى الدلالة Sig.	درجة الحرية Df	اختبار T	
الأكبر	الأقل					
2.80	2.29	2.545	000	54	19.690	الأقدمية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS (انظر الملحق رقم 08).

بما أن قيم SIG لكل بنود الإستبيان تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 وكذلك كل قيم إحصائية t تنتمي إلى مجال الثقة، إذن يوجد تباين في متوسطات جميع بنود القسم المتعلق **بمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية** عن متوسط القياس المستخدم 0.00 الذي يفسر بأن تأثير العبارات المكونة لهذا المجال جاءت متباينة كما يتضح أن جميع الفروق معنوية، مما يعني قبول الفرضية البديلة لهذه البنود و بالتالي فهي معنوية، لهذا يفضل احصائيا عدم إلغاء أي سؤال من هذا الفرع و ذلك بهدف الحصول على نتائج أكثر دلالة فيما يتعلق بهذه الفرضية.

ومنه الفرضية القائلة أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات الالتزام البيئي يعود إلى تأثير التشريعات الحكومية"، محققة.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة ميدانيا تم خلال هذا الفصل عرض مختلف جوانب الدراسة الميدانية،حيث تم التطرق إلى واقع حاضنات الأعمال في الجزائر في المبحث الأول، ثم التطرق لجانب دراسة حالة عينة من حاضنات الأعمال في الجزائر وتم توزيع استبيان على المستجوبين الذين كانوا منتسبين لحاضنة الأعمال محل الدراسة، كما تم خلاله تحديد مصادر جمع المعلومات والأدوات الاحصائية التي استخدمت لتحاليل الاستبيان. تم تحديد مجتمع الدراسة المتمثل في المؤسسات التي انتسبت لحاضنات الأعمال، ثم تحليل اجابات العينة المدروسة باستخدام برنامج ،spss وأستخدمت أدوات الإحصاء الوصفي والإستدلالي لتحليل وتفسير واختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة الميدانية إلا أن الحاضنات في الجزائر تقدم خدمات مهمة وتساهم في تعزيز القدرات الابتكارية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تعاني من صعوبات تعيقها عن أداء مهامها بشكل أفضل، وعلى رأس هذه الصعوبات غياب التمويل وذلك ما أدى إلى عزوف نسبة مهمة من هذه المؤسسات عن الالتحاق بالحاضنات.

خاتمـــة

خاتمة:

من خلال عرضنا وتحليلنا لنتائج بحثنا بفصليه الأول و الثاني تبين لنا بوضوح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء إقتصاد متين قادر على مواجهة الضغوطات ومواكبة التحولات الاقتصادية من خلال تأثيرها الايجابي في سوق العمل وسوق السلع والخدمات باعتبارها خلاقة لمناصب الشغل والقيمة المضافة ومساهمتها في تحقيق تنمية شاملة. وعلى هذه الأهمية تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تجابه العديد من الصعوبات الداخلية والخارجية.

ففي إطار ترقية ودعم هذه المؤسسات كرست الجزائر مجهودات جبارة في إنشاء مجموعة من آليات الدعم وتبني جملة من البدائل المستحدثة التي تعد حاضنات الأعمال أبرزها وأنجعها على الإطلاق خلال العقدين الأخريين من الزمن ،كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية الى منتجات قابلة للتسويق على ارض الواقع عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث على قلتها من جهة وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم.

فالدعم المقدم من طرف حاضنات الأعمال أفضل بالمقارنة مع الحماية التي توفرها الدولة للصناعات الناشئة باعتباره دعما متكاملا، مؤقتا، يراعي الانتقائية في اختيار المؤسسات والتدرج في عملية نزع الدعم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حاضنات الإعمال في الجزائر يقترب أكثر من مفهوم المشاتل. اذ يعتبر تبني الجزائر لفكرة الحاضنات خطوة في المسار لكن الثمار لم تقطف بعد، لحداثة التجربة في هذا الميدان من جهة، وعدم ادراك المسؤولين عنها لأهمية خدماتها من جهة اخرى.

ومن اجل تفعيل دور هذه الآلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتسريع حركية التنمية الشاملة، ارتأينا إلى تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

-تكثيف الجهود المتعلقة بتكوين وتدريب المستحدثين إذ تغيرت النظرة للعملية التدريبية فلم تعد مجرد عبء على المؤسسة بل تطورت لتصبح استثمار طويل المدى يكفل النمو للبقاء في ظل الصراعات الاقتصادية العنيفة، وتأكيد ضرورة تأهيل الطاقم الاداري المشرف على نشاط الحاضنة موضوع تأهيل العنصر البشري لم يعد امرا اختياريا تلجا اليه المؤسسة بل اصبح ضرورة ملحة للتكيف مع النظام العالمي الجديد الصارم. فنجاح حاضنات الاعمال يقاس بمدى رشاده إدارتها وهذا غير موجود في الجزائر .

- تنمية ثقافة العمل الحر، وتعزيز التوجه لدى المجتمع المحلي نحو العمل الاقتصادي والإنتاجي والابتعاد على مفهوم الهبات والمساعدات، وتعزيز الاعتماد على الذات، ومحاولة غرس وتنمية الروح الريادية من خلال توفير بيئة عمل مناسبة تساعد على الإبداع والابتكار.

-ترقية التشاور بين المستحدثين والمسؤولين على نشاط الحاضنة، فالتشاور بات من اهم الشروط التي تحسن مردودية النشاط كونه يمثل الوسيلة الحضارية المثلى التي تضمن الوقاية من النزاعات وتمكن من ايجاد الحلول مهما بلغت حدتها عن طريق الاتفاق.

– ضرورة التنسيق بين القطاع الحكومي والمجتمع المحلي في دعم جهود التنمية. وتقوية أواصر الربط بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصناعة، للاستفادة من مخرجات الأبحاث العلمية في التطوير الصناعي.

–ضرورة الإسراع في توسيع نطاق انتشار حاضنات الأعمال بالجزائر، ليمتد إلى اغلب ولايات الوطن، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال انشاء حاضنات الاعمال.

– السهر على تعبئة مختلف الجهود والموارد لمد الحاضنات بجميع الإمكانيات المالية، المادية والبشرية اللازمة لتطويرها ولعب دورها كاملا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في ميدان حاضنات الأعمال أو على الأقل الخاصة بالدول المجاورة كتونس والمغرب وبعض الأقطار العربية الأخرى كمصر، دبي والبحرين لتفادي المشاكل التي عانت منها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1. أحمد على صالح، دور الحاضنات في تعزيز المشاريع الريادية أساسيات نظرية ووقائع ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، ع 1، 2010،
2. رابح خوني ,رقية حساني" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها "ايتراك للطباعة والنشر ,مصر ,الطبعة الأولى
3. رابح خوني ,رقية حساني" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** "ايتراك للطباعة والنشر ,مصر ,الطبعة الأولى,.ص2008
4. الشبراوي إبراهيم عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005،
5. صفوت عبد السلام عوض االله إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية – دار النهضة العربية .مصر 1953ص41
6. عمر صخري –مبادئ الاقتصاد الوحدوي –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر
7. فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999-1998،
8. مُحَمَّد الأسود، "دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه"، ورشة عمل حول المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلس التخطيط الوطني، ليبيا، 2007.
9. هيكل، مُحَمَّد، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، القاهرة :مجموعة النيل العربية ،الطبعة الأولى ،2003

2-المجلات وملتقيات:

1. أ.م.د. نغم حسين نعمة* مجلة الإدارة والاقتصاد / The Journal of Administration & Economicsالسنة الاربعون –العدد مئة وأثنا عشر 7102
2. أحمد طرطار، سارة حليمي، حاضنات الاعمال التقنية كآلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي للمقاولاتية: التكوين وريادة الأعمال، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة
3. تقرير هيئة الامم المتحدة خاص بدور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4. حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة سطيف، العدد،02 2003

5. ريحان الشريف وهوام لمياء،"دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول–،الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة

6. زايدي عبد السلام ،مفتاح فاطمة ،زايدي أبوسفيان، مداخلة بعنوان :حاضنات الأعمال التقنية و دورها في دعم و مرافقة المشاريع الناشئة

7. الشريف ريحان وريم بونوالة، "حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة –نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات–"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: مرافقة المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر

8. الطاهر ميمون وفاتح غلاب، إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد ،17

9. عثمان حسن عثمان، **مفهوم الؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الإقتصادية**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 28/25ماي ،2003

10. فيشوش حمزة " حاضنات الأعمال التقنية كالية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة – دراسة لبعض التجارب العالمية" الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة .2006

11. مُحَّد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام : 25 28 -ماي ،2003

12. والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 91/99أفريل ،0290

3-المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بركان دليلة و حايف سي حايف شيراز مداخلةبعنوان حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر angem–ولاية بسكرة من إعداد الطلبة لخلف عثمان،واقع المؤسسات الصعيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها –جامعة الجزائر–،دراسة حالة الجزائر (2003-2004)
2. دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .من إعداد الطالبة عيساني سهيلة .جامعة أم البواقي .ص27/26 السنة الدراسية 2013/2012
3. دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups دراسة حالة الجزائر من إعداد الطالبة د. بوالشعور شريفة جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة، الجزائر
4. سعاد نايف برنوطي –إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة .دار وائل للنشر التوزيع الأردن الطبعة الأولى 2005
5. فهيمة درار، حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)حالة الجزائر)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوكّ ، جامعة العربي تبسي– تبسة–، الجزائر، ،2016
6. لخلف عثمان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراة أطروحة في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، .2004
7. ميسون مُحَّد القواسمة، "واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، في إدارة الأعمال، جامعة الخليل.
8. ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص:تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، ،2014
9. ياسر عبد الرحمان، تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة: دراسة ميدانية بولاية جيجل، رسالة ماجستير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة جيجل، ،2014

4- المواقع:

1. مقالة إلكترونية لوكالة الأنباء الجزائرية الثلاثاء 4شباط /فبراير2020 الساعة 12:41 http://www.acrseg.org/40703 اطلع عليه 1.59ساعة/19مارس2020

5-القوانين والمراسيم:

1. مرسوم، تنفيذي رقم 4-163المؤرخ في 5يونيو 2004يتضمن إنشاء مشتلة المؤسسات المسمات محضنة مدينة الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36 : 13.، ص06/06/2003
2. مرسوم، تنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25فبراير 2003يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ،26فبراير : 14، ص2003
3. مرسوم، تنفيذي رقم /03من 375إلى ،388المؤرخ في 30أكتوبر ،2003يتضمن إنشاء 14محضنة و ورشة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67 : 11 – 20. ص ، 11/15/2003
4. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18–المادة8

6-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Luc Matray, les aides à la création d'Enterprise, Revue d'économie financière, N°54, France,1999
2. Michel Marchesny et Karim Messeghem, Cas de stratégie de PME, Edition EMS, Paris,
3. minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p09
4. minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p.12
5. minister de dévlopement industeriel et promotion de dévlopement .bulletin de information statistique de. pme . op.cit .p.10

الملاحق

ملحق 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غارداية

" دور حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة .... السلام عليكم

يرجى التكرم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراته قراءة متأنية، كما أتمنى أن تعطوه بعض اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية يعتمد عليها هذا البحث، علما أنه لن يتم استخدام المعلومات إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا على حسن تعاونكم واستجابتكم

الرجاء وضع علامة (√) أمام الاختيار المناسب:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: أقل من 30 سنة ☐ 30- 40 ☐ 41- 50 سنة ☐ أكثر من 50 ☐

2. مدة الخبرة (الأقدمية):

أقل من سنة ☐ من 01 إلى 5 سنوات ☐ من 05 إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

3. المؤهل العلمي المتحصل عليه:

☐

ابتدائي-ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

تقني سامي ☐

4. المركز الوظيفي:

☐ مدير ☐ مسير ☐ محاسب ☐ صاحب مشروع ☐

آخر(حدد):.....

5. كيف تعرفت على الحاضنة؟

☐ تلفزيون ☐ انترنت ☐ جرائد ☐ منتسب للحاضنة ☐

صديق ☐ إذاعة ☐

أخرى حدد.....

6. مجال النشاط:

صناعي ☐ خدماتي ☐ تجاري ☐ فلاحي ☐ بناء وأشغال عمومية ☐

7. نوع المؤسسة حسب الحجم:

☐ مصغرة ☐ صغيرة ☐ متوسطة

8. مصادر تمويل المؤسسة:

ذاتي ☐ قروض ☐ مؤسسات دعم ☐ مختلط ☐ مؤسسات رأس المال المخاطر ☐

9. حالة المؤسسة لدى الخاضنة:

☐ فكرة أولية ☐ في مرحلة الدراسة ☐ في مرحلة الانطلاق ☐ مؤسسة قائمة ☐

لماذا قررت الانتساب للحاضنة: ضع علامة في الإجابة المناسبة ويمكن اختيار أكثر من إجابة

نقص الخبرة في إنشاء مؤسسة	
لإعطاء مشروعك الطابع الفني والتقني والقانوني	
نظرا لمشاكل تمويلية	
التعرف على كيفية اختراق الأسواق وتصريف المنتجات	
للاستفادة من خدمات المرافقة التي تقدمها الحاضنة وتقليص المصاريف	
لتجسيد وتحقيق فكرة مبتكرة على أرض الواقع	
لاكتساب الخبرة والمهارات اللازمة لتسيير مؤسستك	

ما مصدر فكرة مشروعك؟ ضع علامة في الاجابة المناسبة.

فكرة مشروع أو المؤسسة موجود مسبقا	
فكرة المشروع مبتكرة لم يسبق تجسيدها	
إدخال تحسين أو تغيير على فكرة مشروع موجودة مسبقا	

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان

موضوع البند	تقييم البند				
	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: خدمات حاضنات الأعمال	05	04	03	02	01
ترافق الحاضنة مؤسستكم في إجراءات تسجيل مشروعك					
توفر الحاضنة الخدمات المكتبية (معدات كمبيوتر، انترنيت)					
تقدم الحاضنة خدمات السكرتارية (استقبال، هاتف، آلة تصوير)					
توفر الحاضنة مكتب مناسب لمؤسستكم بإيجار مناسب					
توفر الحاضنة قاعات للاجتماعات خاصة بالمؤسسة					
تقدم الحاضنة خدمات المرافقة والتوجيه					
تسابم الحاضنة في إكسابك مهارات الإدارة					
ترافق الحاضنة مؤسستكم في إعداد دراسات الجدوى					
ترافق الحاضنة مؤسستكم لإعداد مخططات الأعمال					
تقدم الحاضنة استشارات قانوينة خاصة بتسجيل مشروعكم					
تقدم الحاضنة استشارات خاصة بالحصول على حقوق الملكية للمشروع					
توفر الحاضنة استشارات خاصة بالدوارد البشرية (اختيار الموظفين، تدريب، تكوين)					
تسابم الحاضنة في تقديم استشارات خاصة بالتمويل					
تساعد الحاضنة مؤسستكم على اتخاذ القرارات					
تقدم الحاضنة دعما ماليا لمؤسستكم					
توفر الحاضنة المعلومات عن فرص الشراكة المتاحة لمؤسستكم					
تخفض الخدمات المقدمة من تكاليف مرحلة بداية المشروع					
تعرف الحاضنة بمنتجات المؤسسة من خلال عرضها في المعارض والصالونات الوطنية					
المحور الثاني: دعم حاضنات الأعمال قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والتطوير					

تعمل الحاضنة على ربط مؤسستكم بمراكز البحث والجامعات للاستفادة من ابحاثهم					
تعمل الحاضنة على تنشيط وظيفة البحث والتطوير في مؤسستكم					
تقدم الحاضنة الدعم المالي لمؤسستكم لانجاز البحوث والدراسات					
توفر الحاضنة المعلومات عن السوق والمنافسين					
توجو الحاضنة مؤسستكم للدخول لأسواق جديدة					
تقدم الحاضنة تكوينا متخصصا في مجال الابتكار واستراتيجياته					
المحور الثالث: دعم الحاضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المنتجات و طرق الإدارة					
تساهم الحاضنة في توفير آلات والتقنيات الجديدة لتخفيض تكاليف الإنتاج					
توظف الحاضنة نتائج الابحاث لتطوير وتحسين المنتجات الحالية لمؤسستكم					
تهدف الخدمات المقدمة إلى تحسين جودة المنتجات لمؤسستكم					
تقدم الحاضنة برامج تدريب حول طرق الادارة الحديثة					
تتماشى برامج التدريب والتكوين المقدمة مع فكرة مشروعكم					

ملحق 02

مديرية الصناعة و المناجم لولاية غرداية

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019/12/31

النشاط	إحصائيات						%النسبة	
	المؤسسات	العمال	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المؤسسات	العمال
الفلاحة و الصيد البحري	45	197	40	4	1	1.14	1.06
المياه و الطاقة	5	302	1	2	1	0.13	1.62
المحروقات	7	56	5	2	0	0.18	0.30
خدمات الأشغال العمومية	9	464	6	0	3	0.23	2.5
المناجم و المحاجر	15	221	8	6	1	0.38	1.19
مواد البناء	46	999	84	13	7	2.64	5.37
البناء و الأشغال العمومية	1028	4494	947	72	9	26.10	24.18
كيمياء و مطاط و بلاستيك	57	559	44	10	3	1.45	3.01
الصناعة الغذائية	111	459	102	8	1	2.82	2.47
صناعة النسيج	96	634	79	15	2	2.44	3.41
صناعة الجلد	4	12	4	0	0	0.10	0.06
الفلين و الخشب و الورق	97	287	92	5	0	2.46	1.52
صناعات مختلفة	21	246	15	4	2	0.53	1.42
النقل و المواصلات	288	1229	269	16	3	7.31	6.61
التجارة	1199	2816	1170	25	4	30.44	15.15
الفندقة و الإطعام	154	667	148	3	3	3.91	3.59
خدمات للمؤسسات	312	2263	286	18	8	7.92	12.17
خدمات للعائلات	251	715	241	9	1	6.37	3.85
مؤسسات مالية	31	557	13	16	2	0.79	3.00
أعمال عقارية	17	312	9	7	1	0.43	1.68
خدمات للمرافق الجماعية	42	939	18	13	5	1.07	5.05
المجموع	3939	18588	3625	256	58	100	100

ملحق 02

توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البلديات إلى غاية 2019/12/31

البلديات	الإحصائيات						النسبة	
	المؤسسات	العمال	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المؤسسات	العمال
غارداية	1772	8984	1633	103	30	44.99	48.33
المنيعة	296	1568	269	22	5	7.51	8.14
الضاية	92	285	85	7	0	2.34	1.53
بريان	341	1451	312	25	4	8.66	7.81
متليلي	315	1356	331	22	2	9.01	7.30
القرارة	315	1040	294	18	3	8.00	5.60
العطف	120	573	116	2	2	3.05	3.08
زلفانة	64	402	57	6	1	1.62	2.16
سبسب	12	35	12	0	0	0.30	0.19
بونورة	513	2714	460	42	11	13.02	14.60
حاسي لفحل	37	35	12	0	0	0.30	0.19
حاسي قارة	10	112	35	2	0	0.94	0.60
المنصورة	10	33	9	1	0	0.25	0.18
المجموع	3939	18588	256	58	100	100	100

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
الاهداء	I
كلمة شكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: حاضنات الأعمال و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل إلى حاضنات الأعمال.	3
المطلب الأول: تعريفات و نشأة حاضنات الأعمال	3
المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال و أبرز خصائصها و أليات عملها .	5
الفرع الأول: أنواع حاضنات الأعمال	5
الفرع الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال	8
المطلب الثالث: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب تأخر إنطلاقها	11
الفرع الأول: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر	11
الفرع الثاني: أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر	12
المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها	14
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	14
الفرع الثاني: معايير تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19

الفرع الثالث: المعايير النوعية.	20
المطلب الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصعوبات التي تواجهها	21
الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	21
الفرع الثاني : الصعوبات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
الفرع الأول: خصائص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	26
الفرع الثاني : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	27
الفرع الثالث: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الرابع: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المبحث الثالث: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
المطلب الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر تطورها وآلية الإحتضان فيها	36
الفرع الأول: حاضنات الأعمال في الجزائر	36
الفرع الثاني: آلية إحتضان المؤسسات في الحاضنات الأعمال الجزائرية	38
الفرع الثالث: تطور تعداد حاضنات الأعمال في الجزائر ومساهمتها في إنشاء مؤسسات	40
المطلب الثاني: حاضنات الأعمال و دورها في إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها في الجزائر	43
الفرع الأول: إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر حاضنات الأعمال	43
الفرع الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	44
الفرع الأول: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم الإبداع والابتكار	45
الفرع الثاني: تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال و وشروط نجاحها	46
خاتمة الفصل:	49
الفصل الثاني: دراسة حالة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية غارداية	
تمهيد	51
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	52

المطلب الأول: الطريقة المتبعة :	52
الفرع الأول: منهجية الدراسة :	52
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة:	52
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة (الالتزام البيئي) :	53
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	54
الفرع الأول : مصادر جمع البيانات	54
الفرع الثاني : الأدوات المستعملة في الدراسة	54
الفرع الثالث : البرامج والأداوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :	56
المطلب الثالث: عرض أداة الدراسة	57
الفرع الأول : صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبيان) :	57
الفرع الثاني : معامل الارتباط :	57
الفرع الثالث : اختبار توزيع البيانات :	58
المبحث الثاني : عرض خصائص العينة وتحليل نتائجها	60
المطلب الأول : عرض خصائص العينة ومعالجة محاور الإستبيان :	60
الفرع الأول : عرض وتحليل النتائج المتعلقة بخصائص الجزء الأول (البيانات الشخصية للمجيب).	60
الفرع الثاني : عرض وتحليل وجهات نظر عينة الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الأول) :	61
الفرع الثالث : عرض وتحليل وجهات نظر مجتمع الدراسة حول الجزء الثاني من الإستبيان (المحور الثاني)	61
المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة والتعليق عليها :	63
الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى :	63
الفرع الثاني : اختبار فرضيات الفروقات	65
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
قائمة المصادر والمراجع	72
الملاحق	77
الفهرس	84